DINIKA
Academic Journal of Islamic Studies
Volume 2, Number 1, January - April 2017
ISSN: 2503-4219 (p); 2503-4227 (e)
DOI: 10.22515/dinika.v2i1.622

جليل الكلام ودقيقه لدى الشيعة الإمامية قبل بداية فترة الغيبة الكبرى

مصعب الخير إدريس السيد مصطفى الإدريسي
جامعة قطر، دولة قطر
email: idrisy68@qu.edu.qa

Abstract
This study would serve as sequel to the views of the Imami theologian Hisham bin al-ahkam on Jalil al-Kalam and Daqiq al-Kalam by explaining the theological views of Zurarah bin A'yun, Abu Ja'far al-Ahwal, al-Fadl ibn Shazan and Banu Nubakht, it will focus on their known writings, explicating their available theological views as far as possible, on the basis of Sunni an Shi'ite sources in the context of the history of theology. The objective behind that is to explain the theological trends that emerged in the history of the Twelver Imamite community, their connections; this would, first of all, provide knowledge of the intellectual foundations of the Twelver theology, which reached its pinnacle at the hands of the theologians of the fifth century AH beginning with Shaykh al-Mufid bin Muhammad bin al-Nu'man al-'Akbari al-Baghdadi. Secondly, this studi would provide an understanding of the relational basis between the Twelver and the Mutaxilite theological thought. I think that it is the result of a mutual cross-fertilization on the one hand, while on the other since they both derive from the same sources, they lead to similiar results. It is not a case of Shi'ite subservience to a predominant Mutazilite influence because the Twelver Shi'ite theologian was conscious of his requirements in support of his doctrine, which revolves around the issue of the Imamah in Jalil al-Kalam and Daqiq al-Kalam alike. In addition, this study will also identify the real origins of the idea of limiting the imamate to twelve imams, ending with the consideration of the early Imamite scholars through which they established their arguments against their opponents in their writings and debates. This is all the more important since the titles of the Shi'ite Imami writings and from what is quoted in their debates on the issue of Imamate, do not point to the imamate of only twelve imams, as the history of the Imami Thought depicts and which starts with the period of the Minor Occultation, which lasted about 70 years from 260 to 329 AH.

Keywords:
Imami Shi'ites, Jalil al-Kalam, Daqiq al-Kalam, Major Occultation

المقدمة

فإنه من صريح الحق أن نُقِرَّ بأنَّ مؤلفات الشيعة الاثنا عشرية الباقية بين أيدينا مما ألَّفُوه بعد ابتداء عصر الغيبة الكبرى في القرنين الرابع والخامس الهجريين، تؤكد أنها نتاجُ تطورِ جُهودٍ قديمةٍ في التأليف والاستدلال والمناظرة والخوض في جليل الكلام ودقيقه أو لطيفه (عبد الرحمن بدوي، ١٩٩٦ هـ، ١/ ١٣)؛ لكننا لا نستطيع أن نرصد حركة ذلك التطور على نحو دقيق؛ فمؤلفات متكلميهم في عصر الأئمة لم يبقَ منها في أغلب الأحيان إلا مجرد عناوين تذكر في كتب التراجم والرجال، وإن بقي من ذكر المناظرات والآراء قسط في كتب التاريخ والأدب والحديث والأمالي وبعض المؤلفات الكلامية المتأخرة؛ خاصة فيما يتعلق بموضوع الإمامة. ويضاف إلى ذلك أن المعلومات المتاحة عن أكثر أولئك المتكلمين القدامى في كتب الفرق والكلام عند أهل السنة تَنسُبُهم إلى المغالاة في التشبيه والتجسيم والجبر (الصدوق مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ١٣٨٧ هـ، ٢-٣، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٨)، وهذا خلاف المذهب الثابت لمتكلمي الاثنا عشرية في مؤلفاتهم الباقية بين أيدينا ابتداء من القرن الرابع الهجري الذي أُعلِنت الغَيبةُ الكبرى قرب نهاية عَقْدِه الثالث بوفاة آخر السفراء أبي الحسن علي بن مُحَمَّد السَّمُرِيّ.

وإذا كان ما لا يُدرَكُ كُلُّهُ لا يُترَكُ كُلُّهُ؛ فسأعرض للكلام عن طائفة من أهَمِّ هؤلاء المتكلمين المتقدمين، وأذكر المعروف من مؤلفاتهم، وأبين المتاح من أفكارهم الكلامية قَدرَ الإمكان؛ اعتمادا على المصادر السنية والشيعية في إطار تاريخ علم الكلام. والهدف من وراء ذلك هو بيان التيارات الكلامية التي ظهرت في تاريخ الطائفة الإمامية الاثنا عشرية، وما بين حلقاتها من اتصال، وذلك يُمَكِّنُ أوَّلاً من معرفة أصول بناء الفكر الكلامي الاثنا عشري الذي استقر وبلغ أوج نضجه على أيدي متكلمي القرن الخامس الهجري بدءا من الشيخ المفيد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت٤١٣هـ)، ويساعد ثانيا على إدراك أصول العلاقة بين الفكر الكلامي الاثنا عشري والفكر الكلامي المعتزلي، والرأي عندي أنها نتاج تلاقح مشترك حينا، وانتزاع من أصل واحد تؤدي فيه المقدمات المتشابهة

إلى نتائج متشابهة حينا آخر، وليست خضوعا شيعيا لتأثير اعتزالي غالب؛ لأن المتكلم الشيعي الاثنا عشري كان واعيا بما يحتاج إليه في نصرة مذهبه الذي يدور حول قضية الإمامة الواجبة، في دقيق الكلام وجليله على حد سواء.

ومن شأن هذه الدراسة أن تعين –بالإضافة إلى ذلك– على بيان البداية الحقيقية لفكرة حصر الإمامة في اثني عشر إماما، بما ينتهي إليه النظر فيما كان يدعو إليه متكلمو الإمامية الأوائل، ويقيمون لإثباته الحجج على خصومهم في المؤلفات والمناظرات.

وسنلاحظ أن المذكور من عناوين مؤلفات متكلمي الإمامية في هذه الفترة، والمنقول من مناظراتهم في الإمامة، لا يشير من قريب ولا بعيد إلى حصر الإمامة في اثني عشر إماما فقط؛ على نحو ما عرفه تاريخ الكلام الإمامي بدءا من فترة الغيبة الصغرى، التي امتدت نحو سبعين عاما من ٢٦٠ إلى ٣٢٩هـ. ولا أريد أن استطرد هنا في بيان ما يؤكد ذلك الرأي؛ فقد أفردته بعمل مستقل عن نشأة التشيع بوجه عام، وظهور الطائفة الإمامية الاثنا عشرية خاصة.

ولقد قدمت من قبل دراسة مستقلة لآراء المتكلم الإمامي هشام الحكم في دقيق الكلام وجليله (حولية الجامعة الإسلامية العالمية، بإسلام آباد. باكستان. العدد الثالث عشر والرابع عشر ٢٦/ ١٤٢٧هـ . ٥/ ٢٠٠٦م.)، وإنه ليطيب لي أن أسلك مسلكي فيها تارة أخرى متمما العمل ببيان المتاح من الآراء الكلامية لزرارة ابن أعين، وأبي جعفر الأحول، والفضل بن شاذان، وبني نوبخت.

والله –تعالى– هو المستعان في الأمور كلها، عليه توكلت وإليه أنيب.

١ ـ أبو الحسن زُرارة بن أَعْيَن بن سُنسُن (المتوفى عام ١٤٨ أو ١٥٠هـ):

كان شيبانيا بالولاء، وأصله من الروم. وهو أخو بُكَيْر وحِمْران وعبد الملك، وآلُ أَعْيَن كانوا أكبر بيت بالكوفة من الشيعة، وأعظمهم شأنا، وأكثرهم فقها وحديثا (اللجنة العلمية لمؤسسة الإمام الصادق، ٢/ ٥٣٦). وكان زُرارة من مشاهير رجال الشيعة فقها وحديثا ومعرفة بالكلام، وهو من أصحاب الإمامين أبي جعفر الباقر، وأبي عبد الله الصادق ـ عليهما السّلام (أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي، ١٩٩٢/ ط. ٥، ٨/ ٢٢٦ ترجمة رقم ٤٦٧١).

وقد عُدّ في أصحاب الإجماع الذين أجمعت الشيعة على وثاقتهم، وشهدوا لهم بالفقه، وبأنّه أفقه طبقته. وقيل لجميل بن درّاج: ما أحسن محضرك وأزين مجلسك! فقال: إي والله ما كنا حول زرارة بن أعين إلا بمنزلة الصبيان حول المعلم. وفي رسالة أبي غالب الزُراري: كان زُرارة يكنى أبا علي، وكان خَصِمًا جَدِلا لا يقوم أحد لحجّته، صاحبَ إلزامٍ وحجة قاطعة؛ إلا أنّ العبادة شغلته عن الكلام، والمتكلمون من الشيعة تلاميذه.

وله مصنفات منها كتاب «**الاستطاعة والجبر**».

هكذا كانت مناقب زرارة بن أعين في المصادر الشيعية؛ لكن للرجل صورة أخرى أخرج الكشي في رجاله عددا من الروايات التي ترسم أبعادها، وهي قريبة إلى حد ما من صورة الرجل في المصادر السنية، وقد نقلها السيد أبو القاسم الخوئي في ترجمة زُرارة بمعجمه وقسمها ثلاث مجموعات:

أولاها: ما دلت على أن زرارة كان شاكا في إمامة الكاظم ـ عليه السلام ـ وأنه لما توفي الصادق ـ عليه السلام ـ بعث زرارةُ ابنَه عبيدا إلى المدينة ليختبر أمر الإمامة: أهي لعبد الله الأفطح أم للكاظم ـ عليه السلام ـ؟ وأنه مات قبل أن يرجع إليه عبيد. وقد نقل في هذه المجموعة ست روايات صحح منها اثنتين فقط. إحداهما بإسناد الكشي عن عبد الله بن زرارة قال: بعث زرارة عبيدا ابنه يسأل عن خبر أبي الحسن ـ عليه السلام ـ فجاءه الموت قبل رجوع عبيد إليه؛ فأخذ المصحف فأعلاه فوق رأسه وقال: إن الإمام بعد جعفر بن

مُحَمَّد، من اسمه بين الدفتين في جملة القرآن منصوص عليه من الذين أوجب الله طاعتهم على خلقه. أنا مؤمن به. قال: فأخبر بذلك أبو الحسن الأول ـ عليه السلام ـ فقال: والله كان زرارة مهاجرا إلى الله تعالى. والرواية الثانية بمعناها.

والمجموعة الثانية: الروايات الدالة على أن زرارة قد صدر منه ما ينافي إيمانه من الإساءة للأئمة، والشك في علمهم، وتقديم الرأي على آثارهم. وقد ذكر فيها سبع روايات فضعفها جميعا، ثم قال: «لا يكاد ينقضي تعجبي كيف يذكر الكشي والشيخ هذه الروايات التافهة الساقطة غير المناسبة لمقام زرارة وجلالته، والمقطوع فسادها، ولا سيما أن رواة الروايات بأجمعهم مجاهيل».

والمجموعة الثالثة: الروايات التي ورد فيها قَدْحُ زُرارة أو لَعْنُه من الإمام ـ عليه السلام. وقد ذكر فيها ثلاثا وعشرين رواية. منها جملة روايات تبين مخالفة رأي زُرارة في الاستطاعة للأئمة؛ إذ يرى أن من ملك الزاد والراحلة مستطيع للحج وإن لم يحج، والإمام الصادق يقول بأن من ملكهما فقد وجب عليه الحج، ولا يكون مستطيعا حتى يؤذن له. وفيها أن زرارة أراد أن يحمل الصادق ـ عليه السلام ـ على القول بالقدر حينما سأله عن أعمال السلاطين.

وما قَدَرَ السيدُ أبو القاسم الخوئي على تضعيفه من تلك المجموعة الأخيرة بضعف راوٍ أو جهالته أو بوجود إرسال في الإسناد؛ فعل. وما لم يجد إلى تضعيف إسناده سبيلا؛ حمله على التَّقِيَّةِ في ضوء ما ثبت لديه من مدح الأئمة لزُرارة بن أعين، واستشهد بما أخرجه الكشي بإسناده عن حَمْزة بن حِمْران بن أعين قال: قلت لأبي عبد الله ـ عليه السلام ـ: بلغني أنك برئت من عَمِّي يعني زُرارَة! قال: فقال: أنا لم أتبرَّأ من زُرارة؛ لكنهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه، فلو سكتُّ عنه ألزمونيه فأقول: من قال هذا فأنا إلى الله منه بريء.

وعن حمزة أنه قال حين قدم اليمن: لقيت أبا عبد الله ـ عليه السلام ـ فقلت له: بلغني أنك لعنت عمي زُرارة، قال: فرفع يده حتى صك بها صدره ثم قال: لا والله، ما قلت؛ ولكنكم تأتون عنه بالفتيا فأقول: من قال هذا فأنا منه بريء. قال: قلت: وأحكي لك ما

يقول؟ قال: نعم. قال: قلت: إن الله ـ عز وجل ـ لم يكلف العباد إلا ما يطيقون، وإنهم لم يعملوا إلا أن يشاء الله ويريد ويقضي. قال: هو والله الحق. ودخل علينا صاحب الزطي فقال له: يا مُيَسَّر ألست على هذا؟ قال: على أي شيء أصلحك الله، أو جعلت فداك؟ قال: فأعاد هذا القول عليه كما قلت له، ثم قال: هذا والله ديني ودين آبائي (الخوئي، ١٩٩٢، ٨/ ٢٣٧: ٢٥٣).

وفي مؤلفات أهل السنة ذكر طويل لآل زرارة بن أعين خاصة في كتب رجال الحديث. وإخوته عبد الملك وحمران وبكير وعبد الأعلى وبلال، وله ولهم أبناء مصنفون. ومع الاتفاق على أنهم مفرطون في التشيع ففيهم مَنْ كُتب حديثُه وحُمِلَ على الصدق، وقد أخرج الشيخان في الصحيحين حديثا واحدا في المتابعات لعبد الملك بن أعين مقرونا بغيره.

أما زُرارة فقول السُّفْيَانَيْنِ فيه أنَّه لم ير أبا جعفر الباقر مُحَمَّد بن علي. وحينما ذُكِرَ عند ابن عيينة أنه روى عن أبي جعفر كتابا، قال: ما رأى أبا جعفر؛ ولكنه كان يَتَّبَعُ حديثَه. ثم قال: كانوا ثلاثة إخوة: عبد الملك بن أعين، وحمران بن أعين، وزرارة بن أعين، وكانوا شيعة. قيل لسفيان: فسالم بن أبي حفصة؟ قال: كانوا فوقه في هذا الأمر، وكان أشدهم في هذا الأمر حمران بن أعين (العقيلي١٩٨٤، ١/ ١٨٦). وقال ابن عدي عن عمرو بن علي: ثلاثة إخوة يفرطون في التشيع، وزرارة أردؤهم قولا (ابن عدي، ١٩٨٨، ٣/ ٢٤١).

وهناك رواية تبين رأي زُرارة في علم الإمام والقول بالتقية أخرجها العقيلي بإسناد قوي في ترجمة زُرارة، ثم تناقلتها الكتب بعد ذلك بإسنادها إليه .. قال: «حدثنا أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن أبي ميسرة قال: حدثني سعيد بن منصور قال: حدثنا ابن السماك قال: خرجت إلى مكة فلقيني زُرارة بن أعين بالقادسية، فقال لي: إن لي إليك حاجة وأرجو أن أبلغها بك. وعظَّمها، فقلت: ما هي؟ فقال: إذا لقيت جعفر بن مُحَمَّد؛ فأقرئه مني السلام، وسله: أن يخبرني أمن أهل الجنة أنا أم من أهل النار؟ فأنكرت ذلك عليه. فقال لي: إنه يعلم ذلك. فلم يزل بي حتى أجبته. فلما لقيت جعفر بن مُحَمَّد أخبرته بالذي كان منه،

فقال: هو من أهل النار. فوقع في نفسي شيء مما قال؛ فقلت: ومن أين علمت ذاك؟ فقال: من ادعى علي أني أعلم هذا؛ فهو من أهل النار. فلما رجعت لقيني زُرارة بن أعين فسألني عما عملت في حاجته، فأخبرته بأنه قال لي: إنه من أهل النار. فقال: كال لك يا عبد الله من جراب النورة. فقلت: وما جراب النورة؟ قال: عَمِلَ معك بالتَّقِيَّة» (العقيلي، ١٩٨٤، ٢/ ٩٦).

وفي كتب الرجال إشارة إلى أن زُرارة قال بعد وفاة الصادق بإمامة أكبر أولاده عبد الله الأفطح، ثم رجع إلى القول بإمامة موسى الكاظم.

وقيل: بل أشار إلى المصحف وقال هذا إمامي لا إمام لي غيره (ابن حجر، ١٩٨٨، ٢/ ٥٨٦).

وفيها إشارة أيضا إلى اختصاص زُرارة مع بُرَيْدَة بن معاوية بن أبي الحكم (ت١٥٠هـ) برأي في الاستطاعة (ابن حجر، ١٩٨٨، ٢/ ١٤) ، وقد مر بنا ما يُبين أن لذلك أصلا في مرويات الاثنا عشرية.

وفي كتب تاريخ الفرق بيان ذلك الرأي في جملة آراء فرقة من الشيعة تنسب لزُرارة، وقد تسمى «**التيمية**». ومجمل هذه الآراء فيما يلي:

أ ـ المعرفة وما يختص به الأئمة:

قال الشهرستاني: «وحُكِيَ عن الزُرارية: أن المعرفة ضرورية، وأنه لا يسع جهل الأئمة؛ فإن معارفهم كلها فطرية ضرورية، وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أوَّلِيٌّ ضروري، وفطرياتهم لا يدركها غيرهم» (الشهرستاني،١٩٥٦، ١/ ١٦٦)..

وقد ذكر الأشعري في مقالاته أن أكثر الروافض يزعمون أن المعرفة اضطرار، وأن الخلق جميعا مضطرون، وأن النظر والقياس لا يؤديان إلى علم. ومنهم من يقول: إن الإمام هو الحجة بعد الرسول، ولا حجة على الخلق غيره. ومنهم من زعم أن المعارف اضطرار بإيجاب الخلقة؛ لكنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال، وهؤلاء أصحاب هشام بن الحكم. ومنهم

من زعم أن المعارف ليست كلها اضطرارا، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسبا ويجوز أن تكون اضطرارا (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١٢٣: ١٢٥).

وإنني لأحسب أن أقرب هذه الآراء في مسألة المعرفة لما صرح الشهرستاني بنسبته إلى الزُرارية هو الأخير؛ لأنه نسب إلى زُرارة إثبات معارف يدركها غير الأئمة بالنظر، وهي عند الأئمة أولية فطرية. وهنا تكون المعرفة الضرورية الخالصة للأئمة فقط، وهذا أوفق لخصوصية علم الإمام المعصوم عند الإمامية، والمعرفة الإنسانية بعد ذلك لها سبيلان، والناس في سبيليها لا يدركون فطريات الأئمة إلا بالنقل عنهم.

ب ـ حدوث الصفات الإلهية:

قال الأشعري: «يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه» (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١١١). وفي كلام البغدادي زيادة بنسبة حدوث جميع الصفات الإلهية إلى زُرارة، وقال: «وعلى منوال هذا الضال نسجت القدرية البصرية بحدوث كلام الله، وعليه نسجت الكرامية قولها بحدوث قول الله وإرادته وإدراكاته» (البغدادي، ب.ت.، ٧٠).

ويلاحظ هنا أن البغدادي يَجعَلُ ما يَنسُبُهُ لزُرارة بن أعين أصلا لقول معتزلة البصرة بحدوث كلام الله ـ تعالى ـ وخلق القرآن. وإن صح ذلك فيلتحق به قول البصريين أيضا بحدوث إرادة الله ــ تعالى ــ وإن قالوا: إنها محدثة في لا محل (الإسفراييني، ١٩٥٥، ١٢١).؛ لكن البغدادي نفسه في موضع آخر يرد مذهب زُرارة إلى مجرد التشبيه المحض إذ يقول في بيان استحقاق الله ـ تعالى ـ لصفاته المحدثة عند زُرارة: «وإنما استحق هذه الأوصاف حين أحدث لنفسه حياة وقدرة وعلما وإرادة وسمعا وبصرا، كما أن الواحد منا يصير حيا قادرا سميعا بصيرا مريدا عند حدوث الحياة والقدرة والإرادة والعلم والسمع والبصر فيه» (البغدادي، ب. ت.،٢٣). وقال الإسفرايني: «وزعموا أنها كلها حادثة مثل صفات الأجسام» (الإسفراييني، ١٩٥٥، ١٢١).

وقد يكون الأصل في ذلك ما ذكره الأشعري من القول بأن زُرارة وأصحابه كانوا يرون حدوث صفة العلم, وذلك حاصل قول القدرية الأوائل منذ القرن الأول الهجري على لسان معبد الجهني البصري (المقتول عام ثمانين): **الأمر أنف**. ويرون حدوث صفتي السمع والبصر لشبهة تعلق ذلك بالمدركات المحدثة. وأما القول بحدوث جميع الصفات بما فيها صفة الحياة وصفة القدرة مما لا يعقل إلا مع القول بحدوث الموصوف؛ فمن باب حكاية لازم المذهب، فيما نسبه إليهم البغدادي ومن لف لفه. والله أعلم.

ج ـ الاستطاعة:

وقد مر بنا في مرويات الشيعة أن زُرارة كان يقول: من ملك الزاد والراحلة؛ فهو مستطيع للحج وإن لم يحج. وقال أبو الحسن الأشعري، في معرض ذكر اختلاف متكلمي الشيعة في الاستطاعة، في زُرارة وأصحابه: «يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل، وهي الصحة، وبها يستطيع المستطيع؛ فكل صحيح مستطيع» (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١١٦).

وإننا إذا ضَمَمْنا ذلك الرأيَ إلى ما سبق في مرويات الشيعة من أن زُرارة كان يسأل الإمام الصادق عن أعمال السلاطين ليحمله على القول بالقدر؛ أمكننا أن نُقرر أنَّ الرجل كان قدريا في النظر إلى أفعال العباد، وقد أطبقت المعتزلة جميعا على أن الاستطاعة أو القدرة صالحة للضدين، وأنها قبل الفعل المبْتَدَأ والمتَوَلِّد، ونسبوا إلى الجبر كُلَّ من جعل الاستطاعة مقارنة للفعل، وقال البغداديون منهم بمثل ما نُسِبَ لِزُرارة من أن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخليها من الآفات (القاضي عبد الجبار، ١٩٨٨، ٣٩٠: ٣٩٣، ٣٩٦: ٣٩٨، ٤١٠) (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ٢٩٩، ٣٠٠)؛ ولذلك لم يخصه الأشعري بقول في ذكره اختلاف الروافض في أعمال الإنسان والحيوان؛ فدخل في عموم من نسبهم إلى القول بأقاويل المعتزلة من الإمامية في هذه المسألة (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١١٧، ١١٨). وفي ظلال هذا الفهم يمكننا أن نقرر أنَّ الكتاب المذكور لزُرارة بن أعين: «**الاستطاعة والجبر**» كان إحدى المحاولات الكلامية المبكرة في رد مقولة الجبرية الذين لا

يرون للإنسان مسؤلية فيما يجري على يديه من أفعال، ولا على لسانه من أقوال، ولا فيما يستقر في جَنَانِه من اعتقاد الكفر أو الإيمان.

وهكذا نجد أنفسنا ـ إذا استثنينا أصل المذهب في الإمامة وما يتعلق به من أحكام ـ نميل إلى القول بأن العلاقة الفكرية بين كلام الشيعة الإمامية (ولا أقول الاثنا عشرية في هذا الموضع) من جهة، وبين كلام المعتزلة من جهة أخرى، لها جذور قديمة ترجع على الأقل إلى النصف الأول من القرن الثاني الهجري، والذي يتابع تطور الفكر الكلامي ونشأة مذاهبه المختلفة يدرك أن النظر في مسألة أفعال العباد، وهي من المسائل الكلامية المبكرة الظهور باتفاق، لم يبدأ بظهور القدرية الأوائل: معبد الجهني، وغيلان الدمشقي .. إن الكلام في فعل الكبيرة أو ارتكابها، وفي علاقة ذلك بالإيمان والكفر، لون من ألوان النظر في تلك المسألة؛ لكن على مستوى الإنسان والتزامه باتباع الأوامر والنواهي الدينية، ثم تطور النظر لبحث المسألة على مستوى الإنسان وعلاقته بالله ـ جل وعلا ـ وصفاته، وما يتبع ذلك من النظر في حقيقة الفعل وتحديد فاعله ..

وهنا لا نستطيع أن نقطع بأن الإمامية أخذوا عن المعتزلة، أو أن المعتزلة أخذوا عن الشيعة، فالمسألة موضع نظرٍ وتلاقُحٍ للأفكار بين جميع الطوائف الكلامية الناشئة في المجتمع الإسلامي بثقافاته الجديدة الواردة مع اتساع الفتوح .. وهذا أمر سنعود إلى متابعة بحثه فيما بعد ـ إن شاء الله تعالى.

٢ ـ أبو جعفر مُحَمَّد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي:

توفى نحو ١٦٠هـ أو بعد ١٨٠هـ .(البغدادي، ب.ت.، ٧١) (الإسفراييني، ١٩٥٥، ٤١). وهو من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم، وهو مولى الأحول: كوفي، صيرفي، يلقب مؤمن الطاق، وصاحب الطاق، ويلقبه المخالفون شيطان الطاق، كما ذكر النجاشي في رجاله والشيخ الطوسي في الفهرست (عباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي، ط. ٥، ٢/ ٢٠٣) (الطوسي، ١٤١٧ هـ، ٢٠٧).

وقال فيه النجاشي: «فأما منزلته في العلم وحسن الخاطر فأشهر من أن تذكر، **وقد نُسِبَ إليه أشياءُ لم تثبت عندنا**. وله كتاب افعل لا تفعل، رأيته عند أحمد بن الحسين بن عبيد الله ـ رحمه الله ـ كتاب كبير حسن، وقد أدخل فيه بعض المتأخرين أحاديث تدل فيه على فساد، ويذكر تباين أقاويل الصحابة، وله كتاب الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين ـ عليه السلام ـ وكتاب كلامه على الخوارج، وكتاب مجالسه مع أبي حنيفة والمرجئة».

وذكر الشيخ الطوسي كتاب الاحتجاج باسم الإمامة، وأضاف إلى هذه الكتب: «كتاب المعرفة، وكتاب الرد على المعتزلة في إمامة المفضول، وكتاب الجمل في أمر طلحة والزبير وعائشة، وكتاب إثبات الوصية». وبذلك يكون مجموع الكتب المنسوبة إلى صاحب الطاق في المصادر الشيعية ثمانية، وعنوان كل كتاب منها ينم عن موضوعه؛ إلا كتاب «**افعل لا تفعل**»، وقد بين النجاشي الذي رآه وطالعه أنه في ذكر تباين أقاويل الصحابة، وربما كان من كتب الاختلاف العامة التي تجمع بين مسائل أحكام الفقه وعلم الكلام والفرق، كما يترجح عندي من كلام الشهرستاني الآتي في بيان رأي صاحب الطاق في أصول الفرق الإسلامية. وقد كان متكلمو الاثنا عشرية فيما بعد يذكرون اختلاف الصحابة وتباين آرائهم في عدد من المسائل الدينية، مع الإشارة إلى عدم العصمة وجواز الغلط منهم؛ ليستدلوا بذلك على ضرورة تعيين الإمام المعصوم لحفظ الدين وصلاح العباد(الكراجكي ١٤١٠ هـ، ١/ ٣٢٣، ٣٢٤) (جعفر السبحاني، ١٤١٧ هـ، ٦/ ٢٨، ٢٩).

ولقد أشرت من قبل إلى مناظرة صاحب الطاق للإمام زيد عند أبي جعفر الكليني الذي روى بإسناده عن صاحب الطاق «أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ـ عليه السلام ـ بَعَثَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، مَا تَقُولُ إِنْ طَرَقَكَ طَارِقٌ مِنَّا أَتَخْرُجُ مَعَهُ؟ قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أَخَاكَ خَرَجْتُ مَعَهُ. قَالَ: فَقَالَ لِي: فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ أُجَاهِدُ هَؤُلاءِ الْقَوْمَ فَاخْرُجْ مَعِي. قَالَ: قُلْتُ: لا مَا أَفْعَلُ جُعِلْتُ فِدَاكَ. قَالَ: فَقَالَ لِي: أَتَرْغَبُ بِنَفْسِكَ عَنِّي؟ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّمَا هِيَ نَفْسٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ فِي الأَرْضِ حُجَّةٌ؛ فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ نَاجٍ وَالْخَارِجُ مَعَكَ هَالِكٌ. وَإِنْ لا تَكُنْ لِلَّهِ حُجَّةٌ فِي الأَرْضِ؛

فَالْمُتَخَلِّفُ عَنْكَ وَالْخَارِجُ مَعَكَ سَوَاءٌ. قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَبَا جَعْفَرٍ، كُنْتُ أَجْلِسُ مَعَ أَبِي عَلَى الْخِوَانِ فَيُلْقِمُنِي الْبَضْعَةَ السَّمِينَةَ، ويُبَرِّدُ لِيَ اللُّقْمَةَ الْحَارَّةَ حَتَّى تَبْرُدَ شَفَقَةً عَلَيَّ، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ مِنْ حَرِّ النَّارِ إذا أَخْبَرَكَ بِالدِّينِ وَلَمْ يُخْبِرْنِي بِهِ؟! فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مِنْ شَفَقَتِهِ عَلَيْكَ مِنْ حَرِّ النَّارِ لَمْ يُخْبِرْكَ، خَافَ عَلَيْكَ أَنْ لا تَقْبَلَهُ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَا فَإِنْ قَبِلْتُ نَجَوْتُ، وَإِنْ لَمْ أَقْبَلْ لَمْ يُبَالِ أَنْ أَدْخُلَ النَّارَ. ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ أَنْتُمْ أَفْضَلُ أَمِ الأَنْبِيَاءُ؟ قَالَ: بَلِ الأَنْبِيَاءُ. قُلْتُ: يَقُولُ يَعْقُوبُ لِيُوسُفَ: **﴿يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيْدًا﴾** [يوسف/٥]. لِمَ لَمْ يُخْبِرْهُمْ حَتَّى كَانُوا لا يَكِيدُونَهُ؟ وَلَكِنْ كَتَمَهُمْ ذَلِكَ فَكَذَا أَبُوكَ كَتَمَكَ؛ لأَنَّهُ خَافَ عَلَيْكَ. قَالَ: فَقَالَ أَمَا واللَّهِ لَئِنْ قُلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ حَدَّثَنِي صَاحِبُكَ بِالْمَدِينَةِ أَنِّيَ أُقْتَلُ وأُصْلَبُ بِالْكُنَاسَةِ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَصَحِيفَةً فِيهَا قَتْلِي وَصَلْبِي. فَحَجَجْتُ فَحَدَّثْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ـ عليه السلام ـ بِمَقَالَةِ زَيْدٍ وَمَا قُلْتُ لَهُ فَقَالَ لِي: أَخَذْتَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَمِنْ فَوْقِ رَأْسِهِ وَمِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ، وَلَمْ تَتْرُكْ لَهُ مَسْلَكاً يَسْلُكُهُ» (الكليني، ب.ت.، ١/ ١٧٤).

وقد روى الكشي في بيان فضل صاحب الطاق والتنويه بمنزلته عند الإمام الصادق أنه ـ عليه السلام ـ قال: «أربعة أحبّ الناس إليّ أحياءً وأمواتا: بُريد بن معاوية البجلي، وزُرارة بن أعين، ومُحَمَّد بن مسلم، وأبو جعفر الأحول» (الطوسي، ١٤٠٤ هـ، ١٦٣). وروى طائفة من مناظراته مع الإمام زيد وأبي حنيفة والضحاك الشاري وغيرهم. وذكر في إحداها أنه قطع أحد الشراة بين يدي الإمام الصادق، فقال الشاري لأبي عبد الله: ما ظننت أن في أصحابك أحدا يحسن هكذا. فقال أبو عبد الله: إن في أصحابي من هو أكثر من هذا. فأعجب مؤمن الطاق نفسه فقال: يا سيدي سررتك؟! قال: والله لقد سررتني، والله لقد قطعته، والله لقد حسرته، والله ما قلت من الحق حرفا واحدا! قال: وكيف؟! قال: لأنك تتكلم على القياس، والقياس ليس من ديني (الطوسي، ١٤٠٤ هـ، ١٦٦، ١٦٧).

وفي موسوعة أصحاب الفقهاء: «كان أبو جعفر كثير العلم، متفوّقا في معارفه، قويا في حجته، تعددت فيه نواحي العبقرية والنبوغ، فهو عالم بالفقه والكلام والحديث». وينكر

مؤلفو الموسوعة ما نسبه إليه خصومه من العقائد الفاسدة التي تمثل صورة أخرى لا تتناسب ـ في رأيهم ـ مع قدره ومنزلته عند الإمام الصادق، بالإضافة إلى مقولة النجاشي السابقة: «وقد نُسِبَ إليه أشياءُ لم تثبت عندنا» (اللجنة العلمية لمؤسسة الإمام الصادق، ٢٠١٧، ٢/ ٥١٦، ٥١٧).

لكن الصورة الأخرى لها موارد في كتب الشيعة أيضا؛ فقد روى الكشي عن فضيل بن عثمان روايةً حاصلها إنكار الإمام الصادق لكلام صاحب الطاق ومنهجه في الجدل والمناظرة .. قال الإمام: أما إنه لو شاء طريف من مخاصمه أن يخصمه فعل. قلت: كيف ذاك؟ فقال: يقول أخبرني عن كلامك هذا من كلام إمامك؟ فإن قال: نعم. كذب علينا، وإن قال: لا. قال له: كيف تتكلم بكلام لم يتكلم به إمامك؟ ثم قال: أنتم تتكلمون بكلام إن أنا أقررت به ورضيت به أقمت على الضلالة، وإن برئت منه شق علي. نحن قليل وعدونا كثير. قلت: جُعلت فِداك فأُبْلغُه عنك ذلك؟ قال: أما إنهم قد دخلوا في أمر ما يمنعهم عن الرجوع عنه إلا الحَمِيَّة. قال: فأبلغت أبا جعفر الأحول ذاك، فقال: صدق بأبي وأمي، ما يمنعني من الرجوع عنه إلا الحَمِيَّة.

وروى الشيخ الصدوق بإسناده عن إبراهيم بن مُحَمَّد الخزاز، ومُحَمَّد بن الحسين، أنهما دخلا على أبي الحسن الرضا ـ عليه السلام ـ فحكيا له رواية حديث يوهم التشبيه، وحكيا له أن هشام بن سالم **وصاحب الطاق** والميثمي يقولون عن الله ـ جل وعلا ـ: إنه أجوف إلى السرة، والباقي صمد. فخر ساجدا ثم قال: سبحانك ما عرفوك ولا وحدوك؛ فمن أجل ذلك وصفوك. سبحانك لو عرفوك لوصفوك بما وصفت به نفسك. سبحانك كيفَ طَاوَعَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ أن شَبَّهُوكَ بغيرك؟! إلهي لا أصفك إلا بما وصفت به نفسك، ولا أُشَبِّهُكَ بخَلْقِك. أنت أهل لكل خير؛ فلا تجعلني من القوم الظالمين ... (الصدوق، ١٣٨٧ هـ، ٦٨).

* وفي كتب رجال الحديث عند أهل السنة نجد ترجمة لمحمد بن علي بن النعمان في سير أعلام النبلاء للذهبي لم يزد فيها على أن قال: «مُحَمَّد بن النعمان الأحول: عراقي، شيعي

جلد يلقبه الشيعة بمؤمن الطاق. يعد من أصحاب جعفر بن مُحَمَّد. صنف كتاب الإمامة، وكتاب الرد على المعتزلة، وكتاب طلحة وعائشة، وكتاب المعرفة، وكتاب في أيام هارون الرشيد» (الذهبي، ١٤١٣ هـ، ١٠/ ٥٥٣، ٥٥٤). وإني لأحسبه قد نقل ذلك عن فهرست النديم الذي أورد مثل هذه الترجمة المختصرة، لكنه لم يذكر الكتاب الخامس «**كتاب في أيام هارون الرشيد**»، ولم أجده فيما رجعت إليه من المصادر الشيعية (مُحَمَّد بن إسحاق النديم، ١٩٧١، ٢٢٤). وقد أضاف الشهرستاني كتابا آخر أسماه «**افعل لم فعلت**» (الشهرستاني، ١٩٥٦، ١/ ١٦٧). وبذلك يكون مجموع الكتب المنسوبة لصاحب الطاق عند الفريقين **عشرة**.

وفي لسان الميزان ترجم له الحافظ ابن حجر (ابن حجر، ١٩٨٨، ٥/ ٣٤٠، ٣٤١)؛ لكنه لخص ترجمته من كتاب المؤرخ الشيعي ابن أبي طي يحيى بن حميدة الحلبي (ت٦٣٠هـ)، ولا تكاد ترجمته تخالف شيئا من صورة المَنَاظِر الفذ الذي لا تلين له قناة في المصادر الشيعية. وقد نجد بعض ملامح هذه الصورة أيضا في ترجمة الإمام أبي حنيفة النعمان (ت١٥٠هـ) بكتاب تاريخ بغداد؛ حيث أورد الخطيب بإسناده عن مُحَمَّد بن جعفر الأُسَامِيّ قال: كان أبو حنيفة يتهم شيطان الطاق بالرجعة، وكان شيطان الطاق يتهم أبا حنيفة بالتناسخ. قال: فخرج أبو حنيفة يوما إلى السوق فاستقبله شيطان الطاق ومعه ثوب يريد بيعه، فقال له أبو حنيفة: أتبيع هذا الثوب إلى رجوع علي؟ فقال: إن أعطيتني كفيلا أن لا تمسخ قردا بعتك. فبهت أبو حنيفة. قال: ولما مات جعفر بن مُحَمَّد التقى هو وأبو حنيفة فقال له أبو حنيفة: أما إمامك فقد مات. فقال له شيطان الطاق: أما إمامك فمن المُنْظَرِينَ إلى يوم الوقت المعلوم (الخطيب البغدادي، ب. ت.، ١٣/ ٤٣٦).

ولا يوجد في المصادر السنية ـ المعروفة لدي ـ بيان مباشر لما في كتب صاحب الطاق سوى ما جاء في موضعين:

أولهما: ما أورده ابن حزم نقلا عن الجاحظ ـ الذي بين أنه لا يتحرى صدق ما ينقله ـ فيما يتعلق بتوضيح منهج الرجل في كتاب الإمامة، وذهابه إلى القول بالزيادة في القرآن،

وهو لون من القول بتحريف القرآن الكريم الذي عُمِّمَ اتهام الشيعة الاثنا عشرية به خطأ وعصبية وإلزاما بما لا يُلتزم من الباطل الصريح، وتلك مسألةٌ سَتُفَصَّلُ بموضعها من هذه الدراسة ـ إن شاء الله تعالى.

والثاني: ما ذكره الشهرستاني حيث قال: «وقد صنف ابن النعمان كتبا جمَّة للشيعة منها «**افعل لم فعلت**»، ومنها «**افعل لا تفعل**». ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة: الفرقة الأولى عنده القدرية. الفرقة الثانية عنده الخوارج. الفرقة الثالثة عنده العامة. الفرقة الرابعة عنده الشيعة. ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة» (الشهرستاني، ١٩٥٦، ١/ ١٦٧). وهذا يعني أن القوم لهم جهود مبكرة في التأليف عن الفرق الكلامية وآرائها وبيان الفرقة الناجية، ولم يقف الأمر بهم عند بيان مذهبهم والاحتجاج له.

* وصاحب الطاق في كتب تاريخ الفرق السنية رأس فرقة تسمى **الشيطانية** أو **النعمانية**، وينسب إليها عدد من الآراء الكلامية؛ منها ما يلي:

أ ـ المعرفة الضرورية:

قال الأشعري: «يزعمون أن المعارف كلها اضطرار، وقد يجوز أن يمنعها الله سبحانه بعض الخلق، فإذا منعها بعض الخلق وأعطاها بعضهم؛ كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة» (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١٢٣).

ب ـ التشبيه وإثبات صورة لله ـ تعالى ـ:

في الكلام عن تجسيم أصحاب مُحَمَّد بن كرام ذكر البغدادي والإسفرايني أنهم امتنعوا عن إطلاق لفظ الجوهر على الله ـ جل وعلا ـ مع أنهم يطلقون لفظ الجسم، كامتناع شيطان الطاق الرافضي من تسميته الإله جسما مع قوله بأنه على صورة الإنسان (البغدادي، ب. ت.، ٢١٦) (الإسفراييني، ١٩٥٥، ١١٢).

وقد قال الشهرستاني عن صاحب الطاق: «وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح». ولعله يقصد إبطال نسبته للتجسيم فسبق لفظ التشبيه إلى قلمه؛ لأنه لم يلبث أن قال بُعيد ذلك: «وقال: إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني. ونفى أن يكون جسما؛ لكنه قال: قد ورد في الخبر أن الله خلق آدم على صورته وعلى صورة الرحمن؛ فلا بد من تصديق الخبر». كما أن نفي الجسمية عن الله ـ تعالى ـ كما سيتضح لنا بعد قليل من مسائل الخلاف بين صاحب الطاق وهشام بن الحكم الذي كتب في الرد عليه.

وقد يعني ذلك أن الشهرستاني قصد إبطال نسبة التشبيه إلى صاحب الطاق، وأنه أشار بذلك القول إلى أن ما يُنسب إليه من باب ما نُسب إلى الرواة في تصديق الأخبار وإجراء ألفاظها وتمريرها كما وردت من غير تأويل؛ فقد قال عقب ذلك: «ويحكى عن مقاتل بن سليمان مثلُ مقالته في الصورة، وكذلك يحكى عن داود الجواربي ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث: أنه تعالى ذو صورة وأعضاء. ويحكى عن داود أنه قال: أعفوني من الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك؛ فإن في الأخبار ما يثبت ذلك».

ثم نقل الشهرستاني عن أبي عيسى الوراق الشيعي (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١٣٥) أن هشام بن سالم ومُحَمَّد بن النعمان أمسكا عن الكلام في الله، ورويا عمن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله ـ تعالى ـ: **﴿وأنَّ إلى رَبِّكَ المُنْتَهَى﴾** النجم/ ٤٢. قال: إذا بلغ الكلام إلى الله ـ تعالى ـ فأمسكوا. فأمسكا عن القول في الله والتفكر فيه حتى ماتا (الشهرستاني، ١٩٥٩، ١/ ١٦٦: ١٦٨).

ج ـ العلم الإلهي والإرادة:

قال الأشعري في بيان مقالات الروافض: «أصحاب شيطان الطاق يزعمون أن الله عالم في نفسه ليس بجاهل، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها. فأما قبل أن يقدرها ويريدها؛ فمحال أن يعلمها، لا لأنه ليس بعالم؛ ولكن الشيء لا يكون شيئا حتى يقدره وينشئه بالتقدير، والتقدير عندهم الإرادة» (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١١١، ١١٢).

ونسب هذه المقالة لصاحب الطاق في بيانه لاختلافات المسلمين بوجه عام (الأشعري، ١٩٦٩، ٢/ ١٨٦).

وفي بيان الإرادة التي يتبعها العلم قال الأشعري: «وقال شيطان الطاق: إن الله لا يعلم شيئا حتى يؤثر أثره ويقدره، والتأثير عندهم التقدير، والتقدير الإرادة. فإذا أراد الشيء فقد علمه وإذا لم يرده فلم يعلمه، ومعنى أَرَادَهُ عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة، فإذا تحرك تلك الحركة علم الشيء وإلا لم يجز الوصف له بأنه عالم به. وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون» (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ٢٩١، ٢٩٢).

والحركة هنا لا يقصد بها الانتقال، وإنما هي معنى يقصدون به «**الفعل**» (الأشعري، ١٩٦٩، ٢/ ٣٨، ٤١، ٤٣)، أي أن الإرادة فعل يحدثه الله ـ جل وعلا.

وقد صرح الشهرستاني بذلك في كلامه عن صاحب الطاق، فقال: «والتقدير عنده الإرادة، والإرادة فعله ـ تعالى» (الشهرستاني، ١٩٥٦، ١/ ١٦٧).

وقد بين البغدادي علة ذهاب صاحب الطاق هذا المذهب في علم الله ـ تعالى ـ وإرادته، فقال: «وزعم أن الله ـ تعالى ـ إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها، ولا يكون قبل تقديره الأشياء عالما بها؛ وإلا ما صح التكليف» (البغدادي، ب.ت.، ٧١). وهذا يعني أن هذه المقالة في صفات الله ـ تعالى ـ متعلقة بالنظر في حكم أفعال العباد ونفي القول بالجبر، ولأجل ذلك حرر أبو المظفر طاهر بن مُحَمَّد الإسفراييني (ت٤٧١هـ) مقالته بأنه «كان يقول: إن الله ـ تعالى ـ لا يعلم الشر قبل أن يكون» (الإسفراييني، ١٩٥٥، ٤١). وهذا يؤكد ما سبقت إليه الإشارة في الكلام عن آراء زُرارة بن أعين، وسيأتي أكثر تفصيلا في بيان آراء هشام بن الحكم ـ إن شاء الله تعالى.

وقد كان هذا الرأي معروفا أيضا في البطانة الاعتزالية التي كانت تحيط بالخليفة المأمون بن هارون الرشيد، وآية ذلك ما حكاه الإمام عبد العزيز بن مسلم الكناني (ت٢٤٠هـ) في مناظرته لبشرٍ المريسي بين يدي المأمون، وقد حكى أن رجلا ممن يعرف بالكلام والنظر كان يشوش عليه، ويحرض بشرا على الكلام ويحثه كلما سكت وانقطع. وعندما صرح

الكناني بأن في القرآن كل ما يحتاجه العباد من أمور دينهم في كل ما هو كائن، أخذ ذلك الرجل يضرب بيده على فخذه ويقول: سبحان الله! تزعم أن كل ما هو كائن مما يحتاج إليه، قد ذكره الله ـ تعالى ـ في كتابه! ما أعظم هذا! وكيف يعلم ما هو كائن؛ فيذكره؟! وذكر الكناني أنه جهمي قدري جمع الأمر من جهتين، ينكر أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، يعني بذلك أنه نَفَى سَبْقَ العِلْمِ وَنَفَى القَدَرَ. قال المأمون: هذا قوله.

د ـ الاستطاعة وأفعال العباد:

ذكر الأشعري أن صاحب الطاق كان يقول في الاستطاعة بقول زُرارة بن أعين: إن الاستطاعة هي الصحة، وكل صحيح مستطيع، وهي قبل الفعل؛ لكن صاحب الطاق كان يقول بعد ذلك: «لا يكون الفعل إلا أن يشاء الله» (الأشعري، ١٩٦٩، ١/ ١١٧). ونسب إليه وإلى الجواليقي القول بأن العباد يفعلون الأجسام؛ فحركاتهم وأفعالهم وسكناتهم أشياء، وهي أجسام؛ إذ لا شيء إلا الأجسام (الأشعري، ١٩٦٩، ١١٨).

٣ ـ الفضل بن شاذان الأزدي (ت٢٦٠هـ):

وهو من أهم متكلمي الإمامية خلال القرن الثالث الهجري بلا منازعة، وقد رَوَى عندهم عن الإمام الثامن علي الرضا، والإمام أبي جعفر مُحَمَّد الجواد، وعُدَّ في أصحاب الإمامين علي الهادي وأبي مُحَمَّد الحسن العسكري.

ويُروى أن الإمام الحادي عشر قال فيه: أَغْبِطُ أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان وكونه بين أظهرهم. كما يُروى أنه تَرَحَّمَ عليه حين وفاته ثلاثا على سبيل الولاء. وقال أبو العباس النجاشي في ترجمته: «له جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه». وكان الفضل يقول عن نفسه: «أنا خَلَفٌ لمن مضى، أدركت مُحَمَّد بن أبي عمير (ت٢١٧هـ)، وصفوان بن يحيى (ت٢١٠هـ) وغيرهما، وحملت عنهم منذ خمسين سنة. ومضى هشام بن الحكم ـ رحمه الله ـ وكان يونس بن عبدالرحمن (ت٢٠٨هـ) ـ رحمه الله ـ خلَفَهُ كان يرد على المخالفين، ثم مضى يونس بن عبد الرحمن ولم يُخَلِّفْ خَلَفًا غيرَ السكاك، فَرَدَّ على

المخالفين حتى مضى ـ رحمه الله ـ وأنا خَلَفٌ لهم من بعدهم ـ رحمهم الله» (أبو القاسم الخوئي، ١٩٩٢، ١٤/ ٣٠٩ وما بعدها رقم ٩٣٧٤).

وقد ذكر أبو عمرو الكشي بعض الروايات في ذَمِّه؛ مثل: خروج توقيع فيه تهديد الإمام بالدعاء على الفضل بن شاذان لمعارضته لوكلاء الإمام، ومثل تكذيب الإمام له في بعض ما حكي عنده من اعتقاد الفضل أن الله في السماء السابعة فوق العرش كما وصف نفسه، وأنه ـ تعالى ـ جسم بخلاف المخلوقين في جميع المعاني. لكن الكشي نفسه روى ما يبين نفي المذمة على الفضل في هذه الروايات، وقال في ختام الترجمة: «وقَفَ بعضُ من يخالف يونس والفضل وهشاما قبلهم، واستشعر في نفسه بغضهم وعداوتهم وشنآنهم، على هذه الرقعة فطابت نفسه وفتح عينيه وقال: ينكرون طعننا في الفضل وهذا إمامه قد أوعده وهدده وكذَّب بعض وصف ما وصف؛ فقد نور الصبح لذي عينين! فقلت له: أما الرقعة؛ فقد عاتب الجميع، وعاتب الفضل خاصة وأدبه ليرجع عما عسى قد أتاه من لا يكون معصوما، وأوعده ولم يفعل شيئا من ذلك؛ بل ترحَّمَ عليه في حكاية بورق ...

وأبو مُحَمَّد الفضل ـ رحمه الله ـ من قوم لم يعرض له بمكروه بعد العتاب؛ على أنه قد ذكر أن هذه الرقعة وجميع ما كتب إلى **إبراهيم بن عبدة** كان مخرجهما من **العمري** وناحيته، والله المستعان» (الطوسي، ١٤٠٤ هـ، ٢/ ٨٢١، ٨٢٢).

وهذا النص فيه ـ كسائر النسخة الموجودة لاختيار الطوسي من رجال الكشي ـ فيه الكثير من التحريف والتصحيف، وقد بين المحدث جلال الدين الحسيني من خلال ما نقل من كلام الكشي في كتب القوم أن صحيح آخر هذا الكلام:«وجميع ما كتب إلى **عبد الله بن حمدويه** كان مخرجه من **عروة** وناحيته». وهذا الأخير هو عروة بن يحيى الدهقان الذي كان معروفا عند القوم بالغلو والكذب على أبي مُحَمَّد العسكري وعلى أبيه (الخوئي، ١٤٠٤ هـ، ١٢/ ١٥٣). ومن ثم قال الشيخ الخوئي: «هذا التوقيع مكذوب على الإمام جزما». وذهب إلى أن الرواية التي تنسب التجسيم إلى الفضل لا يعتمد عليها؛ لأن راويها علي بن أحمد بن قتيبة لم يوثق (الخوئي، ١٤٠٤ هـ، ١٤/ ٣١٥).

* أما مؤلفات الفضل؛ فقد عد النجاشي منها (٤٩) تسعة وأربعين كتابا، وعد له الشيخ الطوسي (٣١) واحدا وثلاثين كتابا: منها (٨) ثمانية كتب لم يذكرها النجاشي، ومنها (١٠) عشرة كتب ذكرها بمغايرة يسيرة للعنوان الذي ذكره النجاشي، واتفقا في (١٣) ثلاثة عشر (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ٣٠٦، ٣٠٧ ترجمة رقم ٨٤٠).

قال النجاشي: «وذكر الكنجي أنه صنف مائة وثمانين كتابا وقع إلينا منها: كتاب النقض على الإسكافي في تقوية الجسم. كتاب العروس وهو كتاب العين. كتاب الوعيد. كتاب الرد على أهل التعطيل. كتاب الاستطاعة. كتاب مسائل في العلم. كتاب الأعراض والجواهر. كتاب العلل. كتاب الإيمان. كتاب الرد على الثنوية. كتاب إثبات الرجعة. كتاب الرجعة حديث. كتاب الرد على الغالية المحمدية. كتاب تبيان أصل الضلالة. كتاب الرد على مُحَمَّد بن كرام. كتاب التوحيد في كتب الله. كتاب الرد على أحمد بن الحسين. كتاب الرد على الأصم. كتاب في الوعد والوعيد آخر. كتاب الرد على البيان بن رئاب. كتاب الرد على الفلاسفة. كتاب محنة الإسلام. كتاب السنن. كتاب الأربع مسائل في الإمامة. كتاب الرد على المنانية. كتاب الفرائض الكبير. كتاب الفرائض الأوسط. كتاب الفرائض الصغير. كتاب المسح على الخفين. كتاب الرد على المرجئة. كتاب الرد على القرامطة. كتاب الطلاق. كتاب مسائل البلدان. كتاب الرد على البائسة. كتاب اللطيف. كتاب القائم عليه السلام. كتاب الملاحم. كتاب حذو النعل بالنعل. كتاب الإمامة كبير. كتاب فضل أمير المؤمنين عليه السلام. كتاب معرفة الهدى والضلالة. كتاب التعري والحاصل. كتاب الخصال في الإمامة. كتاب المعيار والموازنة. كتاب الرد على الحشوية. كتاب النجاح في عمل شهر رمضان. كتاب الرد على الحسن البصري في التفضيل. كتاب النسبة بين الجبرية والثنوية.

أخبرنا أبو العباس بن نوح قال: حدثنا أحمد بن جعفر قال: حدثنا أحمد بن إدريس بن أحمد قال: حدثنا علي بن أحمد بن قتيبة النيسابوري عنه».

وأما الكتب الثمانية التي انفرد بذكرها الشيخ الطوسي؛ فهي:«كتاب المسائل والجوابات. وكتاب المتعتين متعة النساء ومتعة الحج. وكتاب الرد على الغلاة. وكتاب الحسنى. وكتاب الرد على المثلثة. وكتاب النقض على أبي عبيد في الطلاق. وكتاب جمع فيه مسائل متفرقة لأبي ثور والشافعي والأصفهاني وغيرهم ـ سماه تلميذه علي بن مُحَمَّد بن قتيبة كتاب الديباج. وكتاب التنبيه في الجبر والتشبيه».

وقال الشيخ الطوسي بعد ذلك: «وله غير ذلك مصنفات كثيرة لم تعرف أسماؤها. وذكر ابن النديم أن له على مذهب العامة (أي أهل السنة) كتبا كثيرة منها: كتاب التفسير. وكتاب القراءة. وكتاب السنن في الفقه. وأن لابنه العباس كتبا، وأظن أن هذا الذي ذكره الفضل بن شاذان الرازي الذي تروي عنه العامة».

ثم ذكر لحصول كتب الفضل عنده طريقين فقال: «أخبرنا برواياته وكتبه هذه أبو عبد الله المفيد ـ رحمه الله ـ عن مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه (الشيخ الصدوق)، عن مُحَمَّد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن علي بن مُحَمَّد بن قتيبة، عنه. ورواها أيضا مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن حمزة بن مُحَمَّد العلوي، عن أبي نصر قنبر بن علي بن شاذان، عن أبيه، عنه».

* وللفضل بن شاذان بين أيدينا كتاب «**الإيضاح**»، وهو كتاب كبير في معارضة أهل السنة فيما يأخذونه على الشيعة الإمامية ويتهمونهم به في أبواب العقائد والفروع الفقهية. وأصل منهج الفضل في هذا الكتاب أنه يذكر ما يأخذه أهل السنة على طائفته ويتهمونهم به؛ مثل: تفضيل سيدنا علي وعصمته وتقديمه في رياسة الأمة، والطعن في الصحابة وسبهم، وتحريف القرآن، والقول بإثبات الرجعة في الدنيا، ونكاح المتعة، ومنع إيقاع الطلاق البدعي ... إلى غير ذلك من مسائل الأصول والفروع، ثم يورد من روايات أهل السنة وأخبارهم ما يدَّعِي به أنهم أولى بالتهمة من الشيعة الإمامية في كل مسألة. وفي هذا المقام أقدم عرضا موجزا لأبواب هذا الكتاب العقدية؛ مبينا خلال ذلك أهم ما ورد فيه من آراء الفضل الكلامية.

وقد بدأ الفضل كتابه بتقسيم فرق المسلمين، فبين أن أهل الملة والقبلة قد تفرقوا إلى مجموعة من الفرق التي برئ بعضها من بعض، وكل واحدة منها تنتحل الحق وتدعيه لنفسها؛ لكن هذه الفرق في جميعها ترجع إلى صنفين فقط: أولهما: **أهل السنة**. وثانيهما: **الشيعة**. وأساس هذا التقسيم يرجع عنده إلى أن أهل السنة قد اتفقوا على أن الرسول ـ ﷺ ـ لم يبين للأمة جميع ما تحتاج إليه من أمور دينها في سائر الأعصر، وإنما جاء الصحابة والتابعون فاستنبطوا على ما هم فيه من خلاف أحكاما أسموها السنة، وأجروا الناس عليها .. إنه يشير بذلك إلى قضية الاجتهاد بعد الرسول ـ ﷺ ـ عند أهل السنة الذين رأوا أن وراثة النبوة في هذا الجانب للعلماء، على حين أن وظائف النبوة من البلاغ والبيان وحفظ بيضة الدين والقيام على الدولة عند الشيعة، وخاصة الإمامية منهم، لم تتوزع داخل المجتمع المسلم، وظلت مقبوضة في يد الإمام (الفضل بن شاذان، ١٣٦٣ هـ، ٣، ٤، ٩٣، ٩٤، ١٠٣: ١٢٢، ١٢٨، ٣٥٧، ٣٥٨).

ثم عمد الفضل بعد ذلك إلى تحرير أهم ما اختلفت فيه مقالات أهل السنة في التوحيد وغيره من أبواب العقيدة بادئا بالجهمية، ثم المعتزلة، ثم الجبرية، ثم أصحاب الحديث، ثم المرجئة، ثم الخوارج. وبإمكاننا أن نتعرف آراءه الكلامية من خلال عرضه لمقالات هذه الفئات السنية ـ في نظره ـ وتعليقه عليها.

أ ـ الجهمية:

ينقل عنهم أنهم يقولون بأن الله ـ تعالى ـ لا ينسب إلى شيء من المكان فلا يقال: هو في السماء ولا في الأرض ولا بينهما. وليس بذي طول ولا قصر ولا عرض ولا نهاية. ويقولون: إنه هواء داخل في كل شيء لا كدخول الشيء في الشيء، وخارج من كل شيء لا كخروج الشيء من الشيء. ليس كمثله شيء فلا يدركه الوهم، ومن توهمه كفر. وأنهم لا يقرون بسؤال القبر ولا بعذابه، ولا بالميزان والصراط. وهو ينتقد مقالة الجهمية في التوحيد بأنه يلزمهم فيها أن ربهم داخل فيهم وفي كل ذي روح؛ فيجب عليهم أن يعبدوا ما هو

فيهم وما في كل ذي روح من الهواء. وهذا يعني أن الفضل يرفض هذا المذهب في التوحيد ولا يقول به (الفضل بن شاذان، ١٣٦٣ هـ ٤، ٥).

ب ـ المعتزلة:

ينقل عنهم أنهم يقولون بمذهب الجهمية في التوحيد وعذاب القبر والميزان والصراط، ويزيدون عليهم باعتقاد أن الله ـ تعالى ـ لم يقدر على العباد خيرا ولا شرا؛ فلا قضاء ولا قدر، ويقولون: إن الله لم يخلق الشر، وما يكون منه ليس بمشيئته، وبمشيئة العباد يزيد الله في الخلق؛ لأن سبب النشأة والولد إليهم، وهم إن فعلوا أو تركوا فبمشيئتهم. والفضل يرى أن المعتزلة يلزمهم على ذلك أن الله ـ تعالى ـ إذ خلق الكلاب والخنازير يحبهما، وإن قالوا: إنه ـ تعالى ـ لم يشأهما ولم يخلقهما؛ فقد التحقوا بقول المجوس (الفضل بن شاذان، ١٣٦٣ هـ، ٥، ٦).

ج ـ الجبرية:

ينقل عنهم أنهم يقولون: إن الله كلفنا ما لا نطيق، وإن لم نفعله عذبنا. ويرون أن العباد فيما يفعلون ويتركون بمنزلة الحجارة المنقولة إن حُرِّكت تَحَرَّكت. وقولنا: فعل الرجل. إذا زنى أو سرق أو قتل، بمنزلة قولنا: مات وعاش. وإنما هو أُمِيتَ وأُعِيشَ؛ فهم يحملون ذنوبهم على ربهم، ويزعمون أن كل قول بخلاف قولهم كفر بالله العظيم (الفضل بن شاذان، ١٣٦٣ هـ، ٦، ٧).

د ـ أصحاب الحديث:

من أمثال سفيان الثوري (ت١٦١هـ)، ويزيد بن هارون (ت٢٠٦هـ)، وجرير [بن حازم بن زيد] بن عبد الله (ت ١٧٠هـ)، ووكيع بن الجراح (ت١٩٦ أو ١٩٧هـ)، وأشباههم من أئمة المحدثين. وقد أخذ عليهم الفضل أنهم رووا أحاديث أجروها على ظاهرها فشبهوا الله ـ تعالى ـ بالخلق. منها حديث: «**إذا كان يوم القيامة نادى مناد من العرش: لتلحق كل أمة ما كانت تعبد؛ فيقوم من كان يعبد شيئا من دون الله إلى ذلك الشيء ...، وتبقى الملائكة والنبيون والشهداء والصالحون ...، فيقولون: إن بيننا وبينه علامة. فيكشف لهم عن ساق** ...». ويذكر الفضل أنهم تأولوا المعنى على غير معنى الحديث عندهم؛ حيث تكون الرواية: «**فيقولون بيننا وبينه علامة. فيقول: ما هي؟ فيقولون: يوم يكشف عن ساق. فيتجلى لهم بالنورانية فيعرفونه فيخرون سجدا**». قال الفضل: معنى يكشف عن ساق أي عن شدة. فهذا هو الوجه ليس ما تأولوه. وغاية الأمر أنه يرفض وصف الله ـ تعالى ـ بالأعضاء أو بما يشبهه بخلقه، فالرجل امتداد لمدرسة هشام بن الحكم على النحو الذي حققته من آرائه الكلامية فيما سلف.

ويأخذ الفضل على أصحاب الحديث من أهل السنة أيضا أنهم يروون أحاديث فيها نسبة الكذب والخيانة للأنبياء، وأن الشياطين يقعدون مقاعدهم...، وهذا عنده كذب على الله ورسوله ومخالف للعصمة الواجبة لهم (الفضل بن شاذان، ١٣٦٣ هـ، ٧: ٤٤).

هـ ـ المرجئة:

يبدو من كلام الفضل على المرجئة أنه يوافق أصحاب الحديث فيما اعترضوا به على أصل الإرجاء، الذي هو: الإيمان قول بلا عمل. ويأخذ عليهم متهكما أنه لو صح قولهم فالمرء لو ذبح أباه وأمه، وابنه وبنته، وأخاه وأخته، وأحرقهم بالنار، أو زنى، أو سرق، أو أحرق المصاحف، أو هدم الكعبة، أو نبش القبور، أو أتى أي كبيرة نهى الله عنها؛ لا يفسد عليه إيمانه ولا يخرج منه، وأنه ما دام قد أقر بالشهادتين فهو مستكمل الإيمان، وإيمانه كإيمان جبرائيل وميكائيل (الفضل بن شاذان، ١٣٦٣ هـ، ٤٤: ٤٧).

و ـ الخوارج:

وهم الطائفة التي تكفر ما عداها من المسلمين، وتستحل دماءهم وأموالهم، وتسبي نساءهم وذراريَهُمْ، ويترحمون على الشيخين، ثم يتبرَّأون من علي وعثمان ويظهرون لعنهما، ويقولون: قتل علي بن أبي طالب المشركين والمسلمين جميعا. ولم يتجاوز الفضل في وصفهم ونقد مقالتهم رواية ما رواه أصحاب الحديث أيضا (الفضل بن شاذان، ١٣٦٣ هـ، ٤٨: ٥٠).

ز ـ الإمامة:

وقد تعرض الفضل بعد ذلك لما بين أهل الحجاز وأهل العراق من خلافات في فروع الفقه، ثم يذكر عددا من الروايات المختلفة عن الصحابة، أو التي تزري ببعضهم عند أهل السنة، ثم يرجع إلى مناقشة أصل ما يقول به الشيعة الإمامية وما تميزوا به عن سائر الفرق في الإمامة .

وأول أدلة الفضل بن شاذان في إيجاب الإمامة قول الله ـ تعالى ـ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾** النساء/ ٥٩. وقوله ـ تعالى ـ: **﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾** النحل/ ٤٣. وهو يرى أن دلالة «**أولي الأمر، وأهل الذكر**» دلالة خاصة؛ إذ لا يجوز أن يكون من جعل الله له طاعة الناس داخلا في مثل ما هم فيه من المعاصي. وهذا هو الذي قصد إليه الفضل بما أورده من روايات أهل السنة الدالة على أخطاء الخلفاء والإزراء ببعضهم أحيانا. ثم هو يستدل بقول الله ـ تعالى ـ: **﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾** البقرة/ ١٢٤؛ ليقول: «إن الظالمين ليسوا بأئمة يُعهد إليهم في العدل على الناس، وقد أبى الله أن يجعلهم أئمة ثم أعلمنا بقوله ـ تبارك وتعالى ـ **﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ**

بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ النساء/ ٥٨. أنَّ ذلك عهدٌ من الله ـ تعالى ـ عهده إليهم ...» (الفضل بن شاذان،١٣٦٣ هـ، ٩٥).

وفيما يتعلق بالوقيعة في الصحابة يقول الفضل بن شاذان على لسان الشيعة درءا لهذه التهمة: «معاذ الله أن نقع في أصحاب رسول الله ـ ﷺ ـ وأن نرفع أحدا منهم فوق مرتبته أو نحطه عنها، أو أن نصفه بغير فعله، ولكنا رأينا أقواما تجاوزوا بهم مراتبهم، وحطوا آخرين عن مراتبهم، وكان بنا إلى تمييزهم أعظم الحاجة لنعلم من الذين أمرنا الله ـ تعالى ـ بطاعتهم ومسألتهم ...، فقد رأيناهم قاتل بعضهم بعضا، فاحتجنا أن نميزهم بفعالهم؛ لنعلم مَن المفروض علينا طاعتهم مِن الذين أوقع عليهم التهمة...» (الفضل بن شاذان،١٣٦٣ هـ، ٩٦: ٩٩). ثم يذكر بعد ذلك أن سيدنا عليا بُرِّئَ من التهمة حين نصبه رسول الله ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ علما يوم غدير خُمّ، فقال: «**من كنت مولاه؛ فعلي مولاه. اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**». ثم يسترسل الفضل في إيراد روايات أصحاب الحديث من أهل السنة، التي تشير إلى مثالب بعض الصحابة، وإلى اعتراف بعضهم بحق علي في خلافة الرسول ـ ﷺ ـ وتقديمه على سائرهم، ثم يزعم أن أصحاب الحديث لم يقعوا بروياتهم في الصحابة فقط، وإنما نالت رواياتهم المكذوبة من مقام رسول الله ـ ﷺ ـ أيضا؛ إذ زعموا أنه ترك الوصية، فمات وقد ترك فرضا من فرائض الله ـ عز وجل ـ في قوله لنبيه: **﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾** البقرة/ ١٨٠. ويقول الفضل: «وكان رسول الله من المتقين، ولم يك فيما يوصي به الناس شيء أعظم حظا في الإسلام من الوصية في الخلافة التي بها تُحقَنُ الدماء، وبها تُنْفَذُ الأحكام، وتُقَامُ الحدود، ويُجْبى الفيء، ويُجَاهد العدو، وتُقَسَّمُ الصدقات بين من سماه الله، وتُقَسَّمُ المواريث على من أمر الله في كتابه ...» (الفضل بن شاذان،١٣٦٣ هـ، ٢٠٠).

وإذا كانت خطورة الطعن في الصحابة كامنة فيما يترتب عليها من الطعن في نقل القرآن وتواتره من غير تحريف عما بلَّغه الرسول ـ ﷺ ـ لهم؛ فالفضل يبرئ الشيعة من

ذلك، ويزعم أن أهل السنة فيما يروونه أولى بالتهمة والشناعة في هذا الأمر من الشيعة (الفضل بن شاذان،١٣٦٣ هـ، ٢٠٩: ٢٣٢).

لكن الفضل بن شاذان مع ذلك كله لم يشر من قريب ولا بعيد إلى حصر الإمامة في اثني عشر إماما من آل مُحَمَّد، ولم يتطرق قط إلى ذكر شيء من روايات أهل السنة في هذا الباب؛ برغم ما يلاحظ من سعة مطالعته لكتبهم ومعرفته برواياتهم.

ح . الرجعة؛

تكلم الفضل عن الرجعة باعتبارها من العقائد الثابتة عند الشيعة الإمامية، ولكنه التزم منهجه في «**الإيضاح**» واسترسل في إيراد روايات أهل السنة الدالة على رجعة بعض الأموات من الأناسي وبهائم الحيوان إلى الحياة، ثم قال: «فهذا من عجائبكم ورواياتكم، ولسنا ننكر لله قدرة على أن يحيي الموتى؛ ولكنا نعجب أنكم إذا بلغكم عن الشيعة قول عظمتموه وشنعتموه وأنتم تقولون بأكثر منه، والشيعة لا تروي حديثا واحدا عن آل مُحَمَّد أن مَيْتًا رجع إلى الدنيا كما تروون أنتم عن علمائكم؛ إنما يروون عن آل مُحَمَّد أن النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ قال لأمته: «**أنتم أشبه شيء ببني إسرائيل، والله ليكونن فيكم ما كان فيهم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**». وهذه الرواية أنتم تروونها أيضا، وقد علمتم أن بني إسرائيل قد كان فيهم من عاش بعد الموت، ورجعوا إلى الدنيا فأكلوا وشربوا ونكحوا النساء وولد لهم الأولاد، ولا ننكر لله قدرة أن يحيي الموتى، فإن شاء أن يرد من مات من هذه الأمة كما رد بني إسرائيل فعل، وإن شاء لم يفعل» (الفضل بن شاذان،١٣٦٣ هـ، ٤٢٥، ٤٢٦).

أقول: إنْ كَانَ كَلامُ الفضل هنا لا يخلو من حق ظاهر فيما ذكره من أخبار بعضُها صحيح ثابت؛ فهو لا يخلو أيضا من تلبيس لا يخفى على من له أَثَارَةٌ من عِلمٍ بأقوال علماء السنة. والحق أن أهل السنة لا ينكرون مطلق الرجعة، ولا يحيلون قدرة الله ـ تعالى ـ على أن يَرُدَّ إلى الحياة من شاء ومتى شاء؛ فلهذا نظائر ثابتة بصريح القرآن فضلا عن

صحيح الأخبار. والآيات التي تنفي الرجوع إلى الدنيا بعد الموت إنما تنفي رجعة الطالبين استئناف العمل للتزود بالصالحات والتبرؤ من أسباب الإضلال من الكافرين المستحقين للعذاب، أو للاستزادة بما يرفع الدرجات من المؤمنين كما في آخر سورة المنافقون، وكما في حديث الشهيد عبد الله أبي جابر الأنصاري؛ لكنَّ أهل السنة ينكرون الرجعة بالمعنى الخاص الذي يدعيه الشيعة في قولهم بأن الله ـ تعالى ـ يرد إلى الدنيا عند قيام المهدي من آل مُحَمَّد وظهوره في آخر الزمان فريقين من الناس: **أحدهما**: من علت درجتهم في الإيمان، وكثرت الصالحات من أعمالهم؛ ليريهم دولة الحق ويعزهم بها، ويشاركوا في إقامتها وجهاد أعدائها. **والثاني**: من بلغوا الغاية في الفساد، وكثر ظلمهم لأولياء الله؛ فينتصر الله منهم قبل يوم القيامة؛ بل يروون أن الله ـ تعالى ـ يرد رجالا بأعيانهم اغتصبوا حق الإمام؛ ليعذبهم المهدي ويشفي غيظ شيعته منهم قبل يوم القيامة. إنهم ينكرون هذا على الشيعة كما ينكرون عليهم قولهم في الإمامة أصلا، لا أنهم ينكرون كُلَّ ما يُسمى رجعة. وهذا فيما أزعم تحقيق المسألة، وإن الظاهر في كلام أهل السنة إنكار الرجعة فقط بذلك

المعنى الخاص الذي قرره الشيعة الإمامية من عودة أصناف من الموتى قبيل القيامة ليحيوا حياة مستقرة يستأنفون بها دورا جديدا في الوجود الدنيوي، ثم يموتون ويبعثون في جملة الخلائق يوم القيامة والحساب، لينالوا حظهم من الثواب والعقاب. وهذا المعنى الخاص لا شاهد له في القرآن ولا في السنة الصحيحة، ولذلك يعول متكلمو الاثنا عشرية في إثباته على الإجماع الذي يتضمن عندهم قول المعصوم.

* وإذا كان فكر الفضل بن شاذان يمثل امتداد تيار فكر هشام بن الحكم الكلامي ـ كما لعله ظهر من نقده لطوائف متكلمي السنة ـ؛ فإن التيار الفكري الذي كان مقاربا لكلام المعتزلة في مسائل القدر والاستطاعة السابقة للفعل الإنساني عند زُرارة وصاحب الطاق ـ أخذ يظهر ويتنامى بصورة واضحة في غير ذلك من المسائل الكلامية عند متكلمي بني نوبخت في فترة الغيبة الصغرى وما بعدها، إلى أن غدا الكلام في مسائل التوحيد ـ على

سبيل المثال ـ يكاد يكون متطابقا في إطاره العام بين المعتزلة والاثنا عشرية عند الشيخ المفيد ومن جاء بعده.

وبالإضافة إلى هذين التيارين الكلاميين كان هناك تيار ثالث للمشبهة الذين يتصورون ربهم في صورة إنسان، كما سلف من ذكر هشام الجواليقي في مناظرات هشام بن الحكم له؛ لكن هذا التيار ليس له أثر ملحوظ فيما بعد بين متكلمي الاثنا عشرية المبالغين في اعتقاد التنزيه، سوى ما يلزم بعض الأخباريين من الطائفة، وقد تبرأ أكثر متكلميهم من هؤلاء وأوسعوهم نقدا.

* ومهما يكن من شيء فإن هذا كله يُبَيِّنُ لنا أنَّ متكلمي الإمامية ـ الذين يمثلون المرجعية الكلامية للاثنا عشرية ـ في عصر الأئمة، لم يكونوا على رأي واحد في مسائل دقيق الكلام وجليله، وقد ظهر لنا ذلك بوضوح فيما عرضته من آراء زُرارة وصاحب الطاق وهشام بن الحكم، وأؤكده هنا بما رواه المجلسي نقلا من كتاب الكشي، عن جعفر بن مُحَمَّد بن حكيم الخثعمي قال: اجتمع ابن سالم، وهشام بن الحكم، وجميل بن دراج، وعبد الرحمن بن الحجاج، ومُحَمَّد بن حمران، وسعيد بن غزوان، ونحو من خمسة عشر من أصحابنا فسألوا هشام بن الحكم أن يناظر هشام بن سالم فيما اختلفوا فيه من التوحيد، وصفة الله ـ عز وجل ـ وعن غير ذلك؛ لينظروا أيهم أقوى حجة. فرضي هشام بن سالم أن يتكلم عند مُحَمَّد بن أبي عمير، ورضي هشام بن الحكم أن يتكلم عند مُحَمَّد بن هشام، فتكالما وساقا ما جرى بينهما (المجلسي، ١٩٨٣، ٣/ ٢٦٦).

*****

بنو نوبخت في زمان الغيبة الصغرى:

بنو نوبخت أسرة معروفة في تاريخ الشيعة الإمامية برغم طول خدمتهم في بلاط العباسيين، وهم يُنْسَبُون إلى نوبخت الفارسي منجم أبي جعفر المنصور، وقد نبغ منهم كثير من أهل العلم والمعرفة بالنجوم والفلك والأخبار وعلم الكلام والفرق الإسلامية وعلوم الأوائل. وممن اشتهر منهم بعلم الكلام أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي، وابن أخته أبو مُحَمَّد الحسن بن موسى النوبختي، وبذكر المعروف من مؤلفاتهما وآرائهما الكلامية نختم هذا المبحث من التمهيد، الذي عقدناه للفكر الكلامي الاثنا عشري فيما قبل الغيبة الكبرى، آملين أن نتبين فيه الاتجاهات الرئيسة لدى القوم، ومدى تطورها خلال القرن الخامس ـ بإذن الله تعالى.

٤ ـ أبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي (ت٣١١هـ):

هو من كبار رجالات الطائفة وأرفعهم مكانة في زمانه؛ حتى إنهم ليروون أنه ممن اختصوا برؤية القائم عند وفاة أبيه الحسن العسكري (الطوسي، ١٤١٤ هـ، ٢٧٢، ٢٧٣)، كما يروون أنه كان من وجوه الشيعة الذين أشهدهم أبو جعفر مُحَمَّد بن عثمان العُمَري السفير الثاني للإمام المهدي قبيل وفاته على تعيين من يخلفه في السفارة (الطوسي، ١٤١٤ هـ، ٣٧١)؛ بل يروون ما يدل على ترقب بعض الشيعة في زمانه كونه سفيرا للإمام الثاني عشر في غيبته بعد أبي جعفر العمري، وأنهم سألوه: كيف صار هذا الأمر إلى أبي القاسم الحسين بن روح دونك؟ فقال: هم أعلم وما اختاروه؛ ولكن أنا رجل ألقى الخصوم وأناظرهم، ولو علمت بمكانه كما علم أبو القاسم وضغطتني الحجة على مكانه؛ لعلي كنت أدل على مكانه ... (الطوسي، ١٤١٤ هـ،٣٩١).

وقد ترجم له النجاشي في رجاله فقال: «كان شيخ المتكلمين من أصحابنا، وغيرهم، له جلالة في الدنيا [والدين] يجري مجرى الوزراء، في جلالة الكتاب، صنف كتبا كثيرة. منها: كتاب الاستيفاء في الإمامة. كتاب التنبيه في الإمامة، قرأته على شيخنا أبي عبد الله ـ

رحمه الله. كتاب الجُمَل في الإمامة. كتاب الرد على مُحَمَّد بن الأزهر في الإمامة. كتاب الرد على اليهود. كتاب في الصفات للرد على أبي العتاهية في التوحيد في شعره. كتاب الخصوص والعموم والأسماء والأحكام. كتاب الإنسان والرد على ابن الراوندي. كتاب الأنوار في تواريخ الأئمة. كتاب الرد على الواقفة. كتاب الرد على الغلاة. كتاب التوحيد. كتاب الإرجاء. كتاب النفي والإثبات. مجالسه مع أبي علي الجبائي بالأهواز. كتاب في استحالة رؤية القديم. كتاب الرد على المجبرة في المخلوق. مجالس ثابت بن قرة. كتاب النقض على عيسى بن أبان في الاجتهاد. نقض مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام. كتاب الاحتجاج لنبوة النبي ـ صلى الله عليه وآله. كتاب حدوث العالم» (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ١/ ١٢١ رقم ٦٧). فذكر له اثنين وعشرين كتابا.

وترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست فقال: «كان شيخ المتكلمين من أصحابنا ببغداد، ووجههم ومتقدم النوبختيين في زمانه، وصنف كتبا كثيرة» (الطوسي، ١٩٦١، ٤٩ رقم ٣٦). ثم ذكر أسماء الكتب التي أوردها النجاشي غير أربعة هي: كتاب الجُمَل في الإمامة، وكتاب الرد على مُحَمَّد بن الأزهر في الإمامة، وكتاب الاحتجاج لنبوة النبي ـ صلى الله عليه وآله. وكتاب حدوث العالم. لكنه نقل الكتابين الأخيرين عن فهرست النديم مبينا أنه زاد على ما عنده أسماءَ بعض الكتب. كما أضاف الشيخ الطوسي في ثبته كتابا في «**الصدقات**» يبدو أنه في فقه الإمامية، وذكر إضافات إلى بعض العناوين التي ذكرها النجاشي؛ مثل: كتاب الرد على المجبرة في المخلوق **والاستطاعة**، وكتاب مجالسه مع ثابت بن قرة **بن أبي سهل**، وكتاب نقض **على** مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام **مع إثباته الأعراض**.

ولقد ترجم النديم لأبي سهل النوبختي، فذكر له عشرين كتابا: ثمانية منها وردت في ثبت النجاشي وإن كان له في بعض العناوين مخالفة يسيرة، وانفرد بزيادة اثني عشر كتابا هي: كتاب الرد على الطاطري في الإمامة. كتاب الرد على عيسى بن أبان في اللباس. كتاب نقض رسالة الشافعي. كتاب الخواطر. كتاب المعرفة. كتاب الرد على أصحاب

الصفات. كتاب إبطال القياس. كتاب الحكاية والمحكي. كتاب نقض كتاب عبث الحكمة على الراوندي. كتاب نقض التاج على الراوندي ويعرف بكتاب السبك. كتاب نقض اجتهاد الرأي على ابن الراوندي. كتاب الصفات (النديم، ١٩٧١، ٢٢٥). وبذلك يكون مجموع الكتب المذكورة لأبي سهل النوبختي خمسة وثلاثين كتابا فيها كتاب «**الصدقات**» الذي انفرد بذكره الشيخ الطوسي.

* وإن لم يكن بين أيدينا شيء من هذه الكتب؛ فمن الملاحظ أن بعض عناوينها التي يتناول أكثرها موضوعاتٍ مُتنوعةً من دقيق الكلام وجليله، يُنبئ عن الرأي الكلامي الذي يعتنقه أبو سهل النوبختي؛ مثل: كتاب في استحالة رؤية القديم، وكتاب الرد على أصحاب الصفات، وكتاب الرد على المجبرة في المخلوق والاستطاعة، وكتاب نقض على مسألة أبي عيسى الوراق في قدم الأجسام مع إثباته الأعراض، وكتاب حدوث العالم، وكتاب الرد على الواقفة.

وقد نقل الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه «**كمال الدين وتمام النعمة**» صفحات من آخر كتاب «**التنبيه**» لأبي سهل النوبختي، وهو الكتاب الذي ذكر النجاشي أنه قرأه على شيخه أبي عبد الله المفيد. والذي نقله الصدوق عبارة عن أجوبة لأسئلة حقيقية أو فرضية، تتعلق بالنص على إمامة سيدنا علي بن أبي طالب، وبعلم الإمام الذي يكون له من غير تلق عن أحدٍ من الناس، وبغيبة الإمام الثاني عشر لمدة ثلاثين سنة، والفرق بين القول بغيبته وقول الواقفة على الإمام موسى الكاظم.

والسؤال الأول: لو كان ما تدعون من النص حقا لادعاه علي ـ عليه السلام ـ بعد مُضيّ النبي ـ ﷺ؟

وجواب أبي سهل: أنه لم يفعل حتى لا يقيم نفسه مقام مدع يحتاج إلى شهود على صحة دعواه، وهم لم يقبلوا قول النبي ـ عليه السلام ـ فكيف يقبلون دعواه لنفسه؟

قال: فإن قالوا: فلم قبلها بعد عثمان؟ قيل لهم: أعطوه بعض ما وجب له فقبله، وكان في ذلك مثل النبي ـ ﷺ ـ حين قبل المنافقين والمؤلفة قلوبهم.

وفي كلامه بعد ذلك أن وجوب النص على إمام عالم بالكتاب والسنة، مأمون عليهما، ولا ينساهما ولا يغلط فيهما، ولا يجوز مخالفته، واجب الطاعة بنص الأول عليه ـ إنما يعرف بالاستدلال؛ فإذا ثبت وجب التفتيش عن الأخبار الدالة على تعيينه في كل عصر. وإذا تعارضت أخبار الشيعة ـ على كثرتهم وتفرقهم في البلاد واستحالة تواطئهم ـ مع غيرهم، قُدِّمَتْ أخبارُ الشيعة؛ لأنه ليس معهم سيف ولا دولة ولا رهبة ولا رغبة، إذ الأخبار الكاذبة إنما تنقل لرغبة أو رهبة أو حمل عليها بالدول. وهو يذكر صحة نقلهم النص على إمامة علي بعد النبي ـ ﷺ ـ ومن بعده الحسن، ثم الحسين ... إلى الإمام الغائب الثاني عشر، الذي شهد له رجال أبيه الثقات بالإمامة، ثم غاب لأن السلطان طلبه طلبا ظاهرا، ووَكَّلَ بمنازله وحرمه سنتين. وقد ذكر بعض الشيعة ممن كان في خدمة الحسن العسكري، وهو أحد ثقاته، أن السبب بينه وبين ابن الحسن متصل، وكان يُخرِجُ من كتبه وأمره ونهيه على يده إلى شيعته، إلى أن توفي وأوصى إلى رجل من الشيعة مستور؛ فقام مقامه في هذا الأمر.

ثم قال: وقد سألونا في هذه الغيبة وقالوا: إذا جاز أن يغيب الإمام ثلاثين سنة وما أشبهها؛ فما تنكرون من رفع عينه عن العالم؟

وجوابه: أنَّ في ارتفاع عينه ارتفاعَ الحجة من الأرض، وسقوطَ الشرائع إذا لم يكن لها من يحفظها. وأما إذا استتر الإمام للخوف على نفسه بأمر الله ـ عزَّ وجلَّ ـ وكان له سبب معروف متصل به؛ كانت الحجة قائمة إذ كانت عينه موجودة في العالم، وبابه وسببه معروفان، وإنما عدم إفتائه وأمره ونهيه ظاهرا، وليس في ذلك بطلان للحجة.

وقد حاول أن يذكر لذلك نظائر مما حسب أو زعم تلبيسا أنه مقبول عند خصومه من طوائف الشيعة الأخرى أو من أهل السنة؛ فذكر إقامة الرسول ـ ﷺ ـ في شعب أبي طالب مدة طويلة، وأنه كان يدعو الناس في أول أمره سرا إلى أن أمِنَ وصارت له فئة، وهو في كل ذلك نبي مبعوث مرسل؛ فلم يُبْطِل تَوَقِّيه وتَسَتُّرُه من بعضِ الناس بدعوته نُبُوَّتَهُ، ولا أدحضَ ذلك حُجَّتَه، ثم دخل ـ عليه السلام ـ الغار فأقام فيه فلا يَعرِفُ أحَدٌ مَوضِعَه، ولم

يُبْطِل ذلك نُبُوَّتَهُ، ولو ارتفعت عينُه لبطلت نُبُوَّتُهُ. وكذلك الإمام يجوز أن يحبسه السلطان المدة الطويلة، ويمنع من لقائه حتى لا يفتى ولا يعلم ولا يبين، والحجة قائمة ثابتة واجبة وإن لم يفت ولم يُبَيِّن؛ لأنه موجود العين في العالم، ثابت الذات ...؛ ولهذا يجوز أن يستتر الإمام المدة الطويلة إذا خاف، ولا تبطل حجة الله ـ عزَّ وجل.

قال: فإن قالوا: كيف يصنع من احتاج إلى أن يسأل عن مسألة؟ قيل له: كما كان يصنع والنبي ـ صلى الله عليه وآله ـ في الغار من جاء إليه ليسلم وليتعلم منه، فإن كان ذلك سائغا في الحكمة كان هذا مثله سائغا.

أما الفارق بين مذهبهم في الغيبة ومذهب المطورة الواقفة على الإمام موسى الكاظم؛ فهو ـ كما يقول أبو سهل ـ أن الإمام موسى بن جعفر مات موتا ظاهرا، ورآه الناس ميتا، ودفن دفنا مكشوفا، ومضى لموته أكثر من مائة سنة وخمسين سنة، لا يدعي أحد أنه يراه أو يكاتبه أو يراسله، ودعواهم أنه حي فيها إكذاب الحواس التي شاهدته ميتا، وقد قام بعده عدة أئمة فأتوا من العلوم بمثل ما أتى به موسى ـ عليه السلام.

أما دعوى غيبة الإمام الثاني عشر؛ فليس فيها إكذاب للحس ولا محال، ولا دعوى تنكرها العقول، ولا تخرج من العادات. وللإمام الغائب إلى وقت أبي سهل النوبختي من يدعي من شيعته الثقات المستورين أنه باب إليه، وسبب يؤدي عنه إلى شيعته أمرَه ونهيَه، ولم تطل المدة في الغيبة طولا يخرج من عادات من غاب؛ فالتصديق بالأخبار يوجب اعتقاد إمامة ابن الحسن ـ عليه السلام ـ وأنه قد غاب كما جاءت الأخبار في الغيبة؛ فإنها جاءت مشهورة متواترة، وكانت الشيعة تتوقعها وتترجاها.

وقد كان أبو سهل يرى أن ما يروى عن الأئمة من علوم ومعارف وأجوبة متفقة في الحلال والحرام من غير أن يعلمهم أحد من الناس ـ هو من أظهر الأدلة على إمامتهم. ولقد سبق هذا المعني فيما ذكرته من مناظرة هشام بن الحكم للشامي بين يدي الإمام الصادق الذي تذكر الرواية أنه ذكر للشامي فوق ذلك ما كان من أخبار رحلته.

٥ ـ أبو مُحَمَّد الحسن بن موسى النوبختي (ت٣١٠هـ):

ترجم له النجاشي ذاكرا له ثبتا كبيرا من الكتب، فقال: «شيخنا المتكلم المبَرِّزُ على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها. له عن الأوائل كتب كثيرة منها: كتاب الآراء والديانات، كتاب كبير حسن يحتوي على علوم كثيرة، قرأت هذا الكتاب على شيخنا أبي عبد الله ـ رحمه الله.

وله كتاب فرق الشيعة، وكتاب الرد على فرق الشيعة ما خلا الإمامية، وكتاب الجامع في الإمامة، وكتاب الموضح في حروب أمير المؤمنين ـ عليه السلام، وكتاب التوحيد الكبير، وكتاب التوحيد الصغير، وكتاب الخصوص والعموم، وكتاب الأرزاق والآجال والأسعار، وكتاب كبير في الجزء، ومختصر الكلام في الجزء، وكتاب الرد على المنجمين، وكتاب الرد على أبي علي الجبائي في رده على المنجمين؛ فإن أبا علي تجاهل في رده على المنجمين، وكتاب النكت على ابن الراوندي، وكتاب الرد على من أكثر المنازلة، وكتاب الرد على أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع، وكتاب الإنسان عين هذه الجملة، وكتاب الرد على الواقفة، وكتاب الرد على أهل المنطق (ابن تيمية، ١٩٨١، ٣/ ٣٢٤)، وكتاب الرد على ثابت بن قرة، والرد على يحيى بن أصفح في الإمامة، وجواباته لأبي جعفر ابن قبة ـ رحمه الله، وجوابات أخر لأبي جعفر أيضا، وشرح مجالسه مع أبي عبد الله بن مُمَلَّك ـ رحمه الله، وحجج طبيعية مستخرجة من كتب أرسطاطاليس في الرد على من زعم أن الفلك حي ناطق، وكتاب في المرايا وجهة الرؤية فيها. وكتاب في خبر الواحد والعمل به، وكتاب في الاستطاعة على مذهب هشام وكان يقول به، وكتاب في الرد على من قال بالرؤية للباري ـ عزَّ وجل، وكتاب الاعتبار والتمييز والانتصار، كتاب النقض على أبي الهذيل في المعرفة، وكتاب الرد على أهل التعجيز وهو نقض كتاب أبي عيسى الوراق، وكتاب الحجج في الإمامة مختصر، وكتاب النقض على جعفر بن حرب في الإمامة، ومجالسه مع أبي القاسم البلخي جَمَعَهُ، وكتاب التنزيه وذكر متشابه القرآن، والرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد، والرد على أصحاب التناسخ، والرد على المجسمة، والرد على الغلاة، مسائله

للجبائي في مسائل شتى» (النجاشي، ١٤١٦ هـ، ١/ ١٧٩ رقم ١٤٦). فذكر له ثلاثة وأربعين كتابا.

وقد ترجم له الشيخ الطوسي في الفهرست فقال: «متكلم فيلسوف وكان يجتمع إليه جماعة من نقلة كتب الفلسفة مثل أبي عثمان الدمشقي وإسحاق وثابت وغيرهم، **وكان إماميا حسن الاعتقاد**، نسخ بخطه شيئا كثيرا وله مصنفات كثيرة في الكلام، وفي نقض الفلسفة وغيرهما منها: كتاب الآراء والديانات لم يتمه، وكتاب الرد على أصحاب التناسخ والغلاة، كتاب التوحيد وحدوث العالم، وكتاب نقض كتاب أبي عيسى في الغريب المشرقي، وكتاب اختصار الكون والفساد لأرسطاطاليس، وكتاب الاحتجاج لمعمر بن عباد ونصرة مذهبه، وكتاب الجامع في الإمامة، وكتاب الإنسان» (الطوسي، ١٤١٧، ٩٦ رقم ١٦١). والظاهر أن الشيخ الطوسي قد نقل هذه الترجمة عن فهرست النديم؛ غير أن النديم قال حينما ترجم لأبي مُحَمَّد النوبختي بين متكلمي الشيعة: «وكانت المعتزلة تدعيه والشيعة تدعيه، ولكنه إلى حيز الشيعة ما هو؛ لأن آل نوبخت معروفون بولاية علي وولده ـ عليهم السلام ـ في الظاهر فلذلك ذكرناه في هذا الموضع» (النديم، ١٩٧١، ٢٢٥). وقد ذكر الطوسي الكتب كما رتبها النديم فيما عدا الأخير منها وهو كما قال النديم «كتاب في الإمامة ولم يتمه». فقد أهمل الطوسي ذكره وأضاف بدلا عنه كتاب «**الجامع في الإمامة**»، وكتاب «**الإنسان**» اللذين ذكرهما النجاشي.

وإذا جرَّدنا ثبت الطوسي مما سبق ذكره عند النجاشي؛ فسيصفو له ثلاثة كتب هي: كتاب نقض كتاب أبي عيسى في الغريب المشرقي، وكتاب اختصار الكون والفساد لأرسطاطاليس، وكتاب الاحتجاج لمعمر بن عباد ونصرة مذهبه. ويكون بذلك مجموع ما ذكره النجاشي والطوسي (٤٦) ستة وأربعين كتابا. أضاف إليها صاحب أعيان الشيعة أربعة كتب هي: الرصد على بطليموس. ونقض كتاب العثمانية، ونقض إمامة المروانية، ونقض مسائل العثمانية. وهذه الكتب الثلاثة المنقوضة لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.

* وقد سبقت الإشارة إلى أنه لم يصلنا من كتب الرجل غير كتاب «**فرق الشيعة**»؛ لكن في عناوين الكتب الكلامية مما ذكرت آنفا ما يُنْبِئُ ـ أيضا ـ عن الرأي الكلامي الذي يعتنقه أبو مُحَمَّد النوبختي، وذلك مثل: كتاب الرد على أبي الهذيل العلاف في أن نعيم أهل الجنة منقطع. وكتاب الإنسان عين هذه الجملة. وكتاب في الاستطاعة على مذهب هشام .. قال: النجاشي: وكان يقول به. وكتاب في الرد على من قال بالرؤية للباري ـ عزَّ وجَلَّ. وكتاب التنزيه وذكر متشابه القرآن. وكتاب الاحتجاج لمعمر بن عباد ونصرة مذهبه، ولعله أن يكون في قوله بالمعاني. وكتاب الرد على أصحاب المنزلة بين المنزلتين في الوعيد. والرد على أصحاب التناسخ. وحجج طبيعية مستخرجة من كتب أرسطاطاليس في الرد على من زعم أن الفلك حي ناطق.

وفيما يتعلق ببني نوبخت على وجه العموم ذكر الشيخ المفيد عددا من الآراء الكلامية التي خالفوا فيها أكثر متكلمي الإمامية، وكانوا في أكثرها أقرب إلى رأي المعتزلة (مارتن مكدرموت، ١٤١٣ هـ، ٥٢)، وهذه الآراء ـ بترتيب ذكر المفيد لها في أوائل المقالات ـ هي:

١ ـ القول بأن النبوة والإمامة استحقاق وهم في ذلك على خلاف جمهور الإمامية وجمهور المعتزلة وجميع أصحاب الحديث.

٢ ـ القول بوجوب النص على أعيان ولاة الأئمة كوجوبه في حق الأئمة سواء بسواء.

٣ ـ القول بمعرفة الأئمة بسائر اللغات والصنائع عقلا وقياسا موافقين في ذلك لسائر الغلاة.

٤ ـ القول بعدم ظهور المعجزات على الأئمة وعلى المنصوبين من الخاصة والسفراء والأبواب موافقين في ذلك جمهور المعتزلة ومخالفين لجمهور الإمامية وأصحاب الحديث الذين يجيزون ذلك لكل صالح من أهل التقى والإيمان.

٥ ـ القول بنفي سماع الأئمة لكلام الملائكة.

٦ ـ ذكر المفيد أن مذهبه في الرسل والأنبياء والأئمة أنهم من البشر المحدثين المصنوعين، وأنه تجري عليهم في حياتهم الآلام واللذات ...، وأما بعد الوفاة فهم ينقلون من تحت التراب فيسكنون بأجسامهم وأرواحهم جنة الله ـ تعالى ـ فيكونون فيها أحياء متنعمين إلى يوم الحساب، وأنه لا يخفى عليهم بعد وفاتهم شيء من أحوال شيعتهم بإعلام الله ـ تعالى ـ لهم، وأنهم يسمعون كلام المناجي ...، ثم قال: «وهذا مذهب فقهاء الإمامية كافة وحملة الآثار منهم، ولست أعرف لمتكلميهم من قبل مقالا، وبلغني من بني نوبخت ـ رحمهم الله ـ خلاف فيه».

٧ ـ في الكلام عن النقص والزيادة في القرآن ذكر المفيد أن في الأخبار ما يدل عليه، وهو غير محال الوقوع في قضية العقل لكن الأشبه عنده بالصواب أن النقص إنما كان بحذف تأويل أمير المؤمنين علي ـ عليه السلام ـ لكلام الله على تنزيله، وأما الزيادة فإن كانت بالسورة فمقطوع بفسادها، وإن كانت بالكلمة أو الحرف مما لا يبلغ حد الإعجاز فجائزة عقلا؛ على أنه هو نَفسَهُ يميل إلى عدم هذه الزيادة وسلامة القرآن منها بدلالة حديث عن الإمام الصادق ـ عليه السلام ـ عنده. ثم قال: «وهذا المذهب بخلاف ما سمعناه عن بني نوبخت . رحمهم الله».

٨ ـ القول بأن كثيرا من المطيعين يثابون على طاعتهم في الدنيا وليس لهم في الآخرة نصيب.

٩ ـ القول بالتحابط بين المعاصي والطاعات والثواب والعقاب، موافقين في ذلك أهل الاعتزال. وهذا الرأي يعني إقامة الموازنة بين المعاصي والطاعات؛ فتحبط المعصية مقدارها من الطاعات السابقة، وكذا الطاعة.

١٠ ـ القول بأن بعض الكفار عارفون بالله مطيعون له في بعض الأمور، وأنهم يثابون على ذلك في الدنيا. وهم يوافقون في بعض هذا القول المعتزلة وفي بعضه الآخر المرجئة.

١١ ـ موافقة المعتزلة في نفي القول بالموافاة التي قال بها جمهور الإمامية، وهي تعني أن الذي يؤمن إيمانا حقيقيا لا يموت إلا على الإيمان، وأن الذي يموت على الكفر لم يؤمن قط فيما سبق.

١٢ ـ القول بمذهب المعتزلة في الوعيد، ولعل هذا مذهب بعض بني نوبخت لأن أبا مُحَمَّد له كتاب بعنوان «**الرد على المعتزلة في الوعيد**».

١٣ ـ وفي مسائل دقيق الكلام ذكر المفيد أن الجواهر مما يصح عليه البقاء وأنها توجد أوقاتا كثيرة ولا تفنى إلا بارتفاع البقاء عنها، ثم قال: «ويخالف فيما ذكرناه من سبب فنائها الجبائي وابنه وبنو نوبخت».

١٤ ـ وقال المفيد في المكان: إنه ما أحاط بالشيء من جميع جهاته، ولا يصح تحرك الجواهر إلا في مكان، ثم قال: «ويخالف فيه الجبائي وابنه وبنو نوبخت والمنتمون إلى الكلام من أهل الجبر والتشبيه».

ومن الملاحظ هنا تكرار ذكر موافقة بني نوبخت للجبائي، وقد ذكر النجاشي في آخر ثبت كتب أبي مُحَمَّد الحسن بن موسى كتابا بعنوان: «**مسائله للجبائي في مسائل شتى**». وأنا برغم هذا، وبرغم التوافق الظاهر في كثير من المسائل الكلامية بين بني نوبخت والمعتزلة لا أميل أبدا إلى القول بأن الشيعة الإمامية صدروا في هذه الآراء عن مجرد النقل عن المعتزلة المحتكرين للجهود العقلية الخالصة في تاريخ الكلام الإسلامي .. ولقد سبق أن أشرت إلى أن هذا التقارب له جذور تمتد إلى منتصف القرن الثاني الهجري في بعض المسائل، وقد اتسع وتشعب في كثير من المسائل الكلامية بشكل واضح قد يمس المسائل الفرعية لأصل الإمامة نفسها عند بني نوبخت، الذين شاركوا المعتزلةَ أو شاركهم المعتزلةُ البيئةَ الثقافيَّةَ المطلعة على علوم الأوائل، والمشتغلة بنقلها إلى العربية. ولم لا نقول: إن المقدمات المتشابهة تؤدي إلى نتائج متشابهة؟ وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نراعي أثر الاحتكاك الفكري في الحوارات والمناظرات الدائرة بين الطرفين، وإنني لأرى وجها لمن يزعم أن المعتزلة البغداديين على وجه الخصوص وبعض البصريين قد تأثروا بالشيعة على نحو ما في تقديم علي بن أبي

طالب وتفضيله. وأحسب أن السياسة العباسية حين والت المعتزلة في زمان المأمون والمعتصم والواثق كان لها أثرها في استتار الشيعة تحت مظلتهم، وحين قلبت لهم ظهر المجن في عصر المتوكل هاجر المعتزلة إلى ربوع الشيعة. وحينما آل سلطان بغداد إلى البويهيين ذوي الميول الشيعية تطورت هذه العلاقة إلى الدرس المنتظم؛ فكان مثل الشريف الرضي يدرس في مجلس القاضي عبد الجبار ويقرأ عليه أبواب الكلام.

ومع ذلك التقارب الذي بلغ مدى كبيرا في دقيق الكلام وجليله من أبواب التوحيد والعدل، ظَلَّ كُلٌّ من المذهبين محتفظا بخصوصيته وأصوله المميزة له عن الآخر وعن غيره من طوائف المسلمين، وأنا أؤكد أن الوفاق الظاهر بعد ذلك بين متكلمي الاثنا عشرية والمعتزلة، أو تأثر متكلمي الاثنا عشرية بالمعتزلة، أو متابعة متكلمي الاثنا عشرية للمعتزلة في أكثر مسائل أصلي التوحيد والعدل ـ قل قارئي من ذلك ما تشاء ـ كل أولئك لم يضف إلى الكلام الاثنا عشري أفكارا لم يكن مهيئا لقبولها وتبنيها، ولا آراء لم يكن قادرا على إنشائها وابتكارها، بدليل أننا لا نستطيع أن نقول بأن هذه الموافقة أو ذلك التأثر أو تلك المتابعة من باب النقل الأعمى أو التقليد المطلق؛ فلقد كان المتكلم الاثنا عشري واعيا بذاتيته الإمامية فيما يقبل وفيما يدع من دقيق الكلام وجليله؛ فيقبل ما يوافق أسسَه الفكرية ويَدعَمُ قولَه في الإمامة، ويَرُدُّ ما يُخالِفُ هذه الأسُسَ أو يُضعِفُ استدلاله على ثبوت قوله في الإمامة.

المراجع

١- **أخبار مكة:** لمحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي (ت٢٧٥هـ). تحقيق الدكتور عبد الملك عبد الله دهيش. ط٢، دار خضر ـ بيروت، لبنان ١٤١٤هـ.

٢- **اختيار معرفة الرجال** (رجال الكشي): لشيخ الطائفة مُحَمَّد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، ومعه تعليقة الميرداماد، مُحَمَّد باقر الحسيني. تحقيق السيد مُحَمَّد مهدي الرجائي. نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام. ط مطبعة بعثت ـ قم، إيران ١٤٠٤هـ.

٣- **أصول الدين:** لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ). ط١، مطبعة الدولة ـ إستانبول ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م.

٤- **أصول الدين:** للإمام أبي اليسر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الكريم البزدوي (ت٤٩٣هـ). تحقيق الدكتور هانز بينزلنس. دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي) ـ القاهرة، مصر ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

٥- **الإبانة عن أصول الديانة.** تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود. ط١، دار الأنصار ـ القاهرة، مصر ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.ـ **أبجد العلوم:** صديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ). تحقيق عبد الجبار زكار. ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٩٧٨م.

٦- **الأصول من الكافي:** لأبي جعفر مُحَمَّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت٣٢٨هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. ط٣، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، إيران ١٣٨٨هـ.

٧- **الإكمال لرجال أحمد:** لأبي المحاسن شمس الدين مُحَمَّد بن علي بن الحسن الحسيني (ت٧٦٥هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. ط جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي، باكستان ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٨- **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد** : لأبي الحسين عبد الرحيم بن مُحَمَّد بن عثمان الخياط (ت٣٠٠هـ). تحقيق مُحَمَّد حجازي. نشر مكتبة الثقافة الدينية. ط مطبعة المدني ـ القاهرة، مصر١٩٨٨م.

٩- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به:** للقاضي أبو بكر مُحَمَّد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ). تحقيق الشيخ مُحَمَّد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، مصر ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٠-**الإيضاح:** للفضل بن شاذان النيسابوري (ت٢٦٠هـ). تحقيق السيد جلال الدين الحسيني الأورموي. ط جامعة طهران، إيران ١٣٦٣هـ.

١١-**البيان والتبيين:** لعمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ). تحقيق المحامي فوزي عطوي. ط ١، دار صعب ـ بيروت، لبنان ١٩٦٨م.

١٢-**التاريخ الكبير:** للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ). تحقيق السيد هاشم الندوي. ط دار الفكر ـ بيروت، لبنان.

١٣-**التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الهالكين:** لأبي المظفر طاهر بن مُحَمَّد الإسفراييني (ت٤٧١هـ). تحقيق الشيخ مُحَمَّد زاهد الكوثري. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومكتبة المثنى ببغداد ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٤-**التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة:** للقاضي أبو بكر مُحَمَّد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ). تحقيق الدكتور محمود مُحَمَّد الخضيري، والدكتور مُحَمَّد عبد الهادي أبو ريدة. ط دار الفكر العربي بمصر (ب ـ ت). وأعاد تحقيقه الأب ريتشارد مكارثي اليسوعي بعنوان **التمهيد**. ط المكتبة الشرقية ـ بيروت، لبنان ١٩٥٧م.

١٥-**التمهيد لقواعد التوحيد:** لأبي المعين ميمون بن مُحَمَّد النسفي (ت٥٠٨هـ). تحقيق جيب الله حسن أحمد. ط١، دار الطباعة المحمدية ـ القاهرة، مصر ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٦-**التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع:** لأبي الحسين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي (ت٣٧٧هـ). تحقيق الشيخ مُحَمَّد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، مصر ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧-**التوحيد:** للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ). تحقيق هاشم الحسيني الطهراني. ط جماعة المدرسين بقم، إيران ١٣٨٧هـ.

١٨-**الثقات**: للإمام مُحَمَّد بن حبان بن أحمد (أبو حاتم التميمي البستي تـ ٣٥٤هـ). تحقيق السيد شرف الدين أحمد. ط١، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٩-**الجرح والتعديل**: للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم مُحَمَّد بن إدريس (أبو مُحَمَّد الرازي التميمي تـ ٣٢٧هـ). ط١، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، لبنان ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٢٠- الجواهر المضية في طبقات الحنفية: لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي (ت٧٧٥هـ). ط مير مُحَمَّد كتب خانه ـ كراتشي، باكستان (ب ت).

٢١-**الرسائل العشر**: لشيخ الطائفة مُحَمَّد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ). ط٢، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم. إيران ١٤١٤هـ.

٢٢-**الرياض النضرة في مناقب العشرة**: لأبي جعفر أحمد بن عبد الله بن مُحَمَّد الطبري (ت٦٩٤هـ). تحقيق عيسى عبد الله مُحَمَّد مانع الحميري. ط١، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، لبنان ١٩٩٦م.

٢٣-**الشافي في الإمامة**: للشريف المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى (ت٤٣٦هـ). تحقيق السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب. مراجعة السيد فاضل الميلاني. نشر مؤسسة الإمام الصادق بطهران. ط٢، مؤسسة إسماعيليان ـ قم، إيران ١٤١٠هـ.

٢٤-**الصلة بين التصوف والتشيع**: للدكتور مصطفى كامل الشيبي. ط٢، دار المعارف ـ القاهرة، مصر ١٩٦٩م.

٢٥-**الضعفاء الكبير**: للإمام مُحَمَّد بن عمر بن موسى (أبو جعفر العقيلي تـ ٣٢٢هـ). تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٢٦- العبر في خبر من غبر: للحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد. ط٢، مطبعة حكومة الكويت ١٩٤٨م.

٢٧-**الفرق بين الفرق**: لعبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ). تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).

٢٨-**الفصل في الملل والأهواء والنحل**: للإمام علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الظاهري القرطبي (ت٤٥٦هـ). ط مكتبة السلام العالمية ـ القاهرة، مصر (ب ـ ت).

٢٩-**الفكر الكلامي الاثنا عشري خلال القرن الخامس الهجري .. دراسة مقارنة بآراء أهل السنة**: لمصعب الخير إدريس السيد مصطفى الإدريسي. رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم ٢٠٠٥م.

٣٠-**الفهرست**: لشيخ الطائفة مُحَمَّد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ). تحقيق ونشر مؤسسة نشر الفقاهة. ط١، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم، إيران ١٤١٧هـ.

٣١-**الفهرست**: لمحمد بن إسحاق النديم. تحقيق رضا تجدد. طهران، إيران ١٩٧١م.

٣٢-**الكامل في ضعفاء الرجال**: للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله بن مُحَمَّد (أبو أحمد الجرجاني ت ٣٦٥هـ). تحقيق يحيى مختار غزاوي. ط٣، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م (سبعة أجزاء).

٣٣-**المجازات النبوية**: للشريف الرضي مُحَمَّد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي (ت٤٠٦هـ). شرح وتحقيق الدكتور طه مُحَمَّد الزيني. ط٢، دار الأضواء ـ بيروت، لبنان ١٤٠٦هـ.

٣٤-**المحيط بالتكليف**: لقاضي القضاة المعتزلي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت٤١٥هـ). جمع الحسن بن أحمد بن متويه. تحقيق عمر السيد عزمي. طبع المؤسسة المصرية العامة للتأليف ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ القاهرة، مصر (ب ـ ت).

٣٥-**المغني في أبواب التوحيد والعدل**: لقاضي القضاة أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد (ت٤١٥هـ). طبعة مصورة عن أصل نشرة المؤسسة المصرية العامة للتأليف ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة ـ القاهرة، مصر.

٣٦- الملل والنحل: لمحمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني (ت٥٤٨هـ). تحقيق مُحَمَّد بن فتح الله بدران. ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة، مصر ١٩٥٦م.

٣٧-**المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن مُحَمَّد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ). ط١، دار صادر ـ بيروت، لبنان ١٣٥٨هـ.

٣٨-**بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**: للعلامة مُحَمَّد باقر المجلسي (ت١١١٠هـ). ط٢، مؤسسة الوفاء ـ بيروت، لبنان ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.البحر الرائق شرح كنز الفوائد: الشيخ زين بن إبراهيم (ت٩٧٠هـ). ط دار المعرفة ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).

٣٩-**بحوث في الملل والنحل**: لآية الله جعفر سبحاني. من الجزء الأول إلى السادس. طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، إيران ١٤١٦، ١٤١٧هـ. والجزآن السابع والثامن نشر مؤسسة الإمام الصادق ط١، مطبعة اعتماد ـ قم، إيران ١٤١٦، ١٤١٨هـ.

٤٠-**بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل مُحَمَّد**: لأبي جعفر مُحَمَّد بن حسن بن فروخ الصفار (ت٢٩٠هـ). تحقيق الحاج ميرزا محسن. ط٢، مؤسسة العلمي ـ طهران، إيران ١٣٧٤هـ.

٤١-**بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**: لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ). تحقيق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن قاسم. ط١، مطبعة الحكومة ـ مكة المكرمة ١٣٩٢هـ.

٤٢-**تاريخ بغداد**: للحافظ أحمد بن علي (أبو بكر الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ). ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان.

٤٣-**تاريخ دمشق** (تاريخ مدينة دمشق وأخبارها ومن حلَّها أو وردها): للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (أبو القاسم الدمشقي ت٥٧١هـ). تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي. ط١، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٤- **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**: للشيخ مُحَمَّد زاهد الكوثري. نشر مولوي مُحَمَّد أمير حمزة (المكتبة الإسلامية). ط المطبعة العربية ـ كويته، باكستان١٤٠٣هـ.

٤٥-**تبصرة الأدلة في أصول الدين**: لأبي المعين ميمون بن مُحَمَّد النسفي (تـ٥٠٨هـ). تحقيق كلود سلامة. نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق. ط١، الجفاني والجابي للطباعة والنشر ـ ليماسول، قبرص ١٩٩٠م.

٤٦-**تثبيت دلائل النبوة**: لقاضي القضاة المعتزلي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني (تـ٤١٥هـ). تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان. ط دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).

٤٧-**تطور مفهوم الوحدة الإلهية بين المتكلمين والصوفية حتى نهاية القرن الخامس الهجري**: لمصعب الخير إدريس. رسالة ماجستير بمكتبة كلية دار العلوم ١٩٩٧م.

٤٨-**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (تـ٨٥٢هـ). تحقيق الدكتور إكرام الله إمداد الحق. ط١، دار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).

٤٩-**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن (أبو الحجاج المزي المتوفى ٧٤٢هـ). تحقيق الدكتور بشار عواد معروف. ط١، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٠-**خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**: للعلامة الحلي أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي (تـ٧٢٦هـ). تحقيق الشيخ جواد القيومي.ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، إيران ١٤١٧هـ.

٥١-**خلق أفعال العباد**: الإمام أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري (تـ٢٥٦هـ). تحقيق الشيخ بدر البدر. ط١، الدار السلفية ـ الكويت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٢-**درء تعارض العقل والنقل**: لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (تـ٧٢٨هـ). تحقيق الدكتور مُحَمَّد رشاد سالم. ط١، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود ـ الرياض، السعودية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٥٣-**رجال ابن داود**: لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلي (المتوفى بعد ٧٠٧هـ). ط١، المطبعة الحيدرية ـ النجف، العراق ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٥٤-**رجال الطوسي**: لشيخ الطائفة مُحَمَّد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ). تحقيق جواد القيومي الأصفهاني. ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، إيران ١٤١٥هـ.

٥٥-**رجال النجاشي** (فهرست رجال مصنفي الشيعة): لأبي العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي الكوفي (ت٤٥٠هـ). ط٥، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، إيران ١٤١٦هـ.

٥٦-**رسائل الشريف المرتضى** أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى (ت٤٣٦هـ). قدم لها السيد أحمد الحسيني، وأعدها السيد مهدي الرجائي. نشر دار القرآن الكريم. ط مطبعة سيد الشهداء ـ قم، إيران ١٤٠٥هـ.

٥٧-**رسائل ومقالات**: لآية الله جعفر سبحاني. نشر مؤسسة الإمام الصادق. ط١، مطبعة اعتماد ـ قم، إيران ١٤١٩هـ.

٥٨- روضة الكافي: لأبي جعفر مُحَمَّد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت٣٢٨هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. ط دار الأضواء ـ بيروت، لبنان (ب ـ ت).

٥٩-**سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد**: لأبي عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن النعمان العكبري البغدادي (ت٤١٣هـ). ط٢، دار المفيد ـ بيروت، لبنان ١٤١٤هـ.

٦٠-**سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومُحَمَّد نعيم العرقسوسي. ط٩، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، لبنان ١٤١٣هـ.

٦١-**شرح الأصول الخمسة**: لقاضي القضاة المعتزلي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت٤١٥هـ). تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (مانكديم). تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان. ط٢، مكتبة وهبة ـ القاهرة، مصر ١٩٨٨م.

٦٢-**شرح توحيد الصدوق**: القاضي سعيد بن مُحَمَّد مفيد القمي (ت١١٠٧هـ). تحقيق الدكتور نجفقلي حبيبي. نشر وزارة الأوقاف والإرشاد الإسلامي ـ إيران ١٣٧٣هـ.

٦٣-**شرح نهج البلاغة**: لابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ). تحقيق الأستاذ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم. ط١، دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي وشركاه ـ القاهرة، مصر ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.

٦٤-**صبح الأعشى في صناعة الإنشا**: أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ). تحقيق الدكتور علي يوسف طويل. ط١، دار الفكر ـ دمشق، سوريا ١٩٨٧م.

٦٥-**صحيح البخاري**: للإمام مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم (أبو عبد الله البخاري الجعفي ت ٢٥٦هـ). تحقيق الدكتور مصطفى ديب البغا. ط٣، دار ابن كثير ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م (ستة أجزاء).

٦٦-**صحيح مسلم**: للإمام مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ). تحقيق الشيخ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي. ط دار إحياء التراث ـ بيروت، لبنان.

٦٧-**طبقات المعتزلة**. تحقيق سوسنه ديفلد ـ فلزر. المطبعة الكاثوليكية ـ بيروت، لبنان ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٦٨-**عقيدة الشيعة** (كتاب عن تاريخ الإسلام في إيران والعراق) للدكتور دوايت م. رونلدس. تعريب: ع.م. ط٢، مؤسسة المفيد ـ بيروت، لبنان ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٩-**علل الشرائع**: للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ). ط المكتبة الحيدرية ـ النجف، العراق ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٧٠- **فلاسفة الشيعة .. حياتهم وآراؤهم**: لعبد الله نعمة. قدم له الشيخ مُحَمَّد جواد مغنية. ط١، دار الكتاب الإسلامي ـ قم، إيران ١٩٨٧م.

٧١-**كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**: لأبي القاسم علي بن مُحَمَّد بن علي الخزاز القمي الرازي. تحقيق السيد عبد اللطيف الحسيني الكوه كمري الخوئي. نشر بَدَّار. ط مطبعة الخيام ـ قم، إيران ١٤٠١هـ.

٧٢-**كمال الدين وتمام النعمة:** للشيخ الصدوق أبي جعفر مُحَمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (تـ٣٨١هـ). تحقيق علي أكبر الغفاري. ط مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، إيران ١٤٠٥هـ.

٧٣-**كنز الفوائد:** أبو الفتح مُحَمَّد بن علي بن عثمان الكراجكي (تـ٤٤٩هـ). تحقيق الشيخ عبد الله نعمة. نشر دار الذخائر. ط١، مطبعة أمير ـ قم، إيران ١٤١٠هـ.

٧٤-**لسان الميزان:** للحافظ أحمد بن علي بن حجر (أبو الفضل العسقلاني تـ ٨٥٢هـ). ط، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٥-**مجمع الزوائد:** للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (تـ ٨٠٧هـ). ط دار الريان للتراث ـ القاهرة، مصر؛ ودار الكتاب العربي ـ بيروت، لبنان ١٤٠٧هـ.

٧٦-**مذاهب الإسلاميين:** للدكتور عبد الرحمن بدوي. ط١، دار العلم للملايين ـ بيروت، لبنان ١٩٩٦م.

٧٧-**معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم قديما وحديثا** (تتمة فهرست الطوسي): للحافظ أبي جعفر مُحَمَّد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (تـ٥٨٨هـ). منشورات المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف، العراق ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.

٧٨-**معجم رجال الحديث:** لأبي القاسم بن علي أكبر الموسوي الخوئي. ط٥، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٧٩-**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** للإمام أبي الحسن **علي بن إسماعيل** الأشعري (تـ٣٢٤هـ). تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد. ط٢، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة، مصر ١٩٦٩م.

٨٠-**مقولة «جسم لا كالأجسام» بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام:** للسيد مُحَمَّد رضا الحسيني. بحث منشور ضمن العدد التاسع عشر من مجلة«**تراثنا**». إصدار مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث ـ قم، إيران ١٤١٠هـ.

٨١-**منهاج السنة النبوية:** لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ). تحقيق الدكتور مُحَمَّد رشاد سالم. ط١، جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود ـ الرياض، السعودية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٨٢-**موسوعة أصحاب الفقهاء:** إعداد اللجنة العلمية لمؤسسة الإمام الصادق ـ قم، إيران. منشورة على موقع مؤسسة الإمام الصادق على شبكة الإنترنت: www.imamsadeq.org

٨٣-**ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** للحافظ مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (شمس الدين الذهبي ت ٧٤٨هـ). تحقيق الشيخ علي مُحَمَّد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ١٩٩٥م.

٨٤-**نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام:** للدكتور علي سامي النشار. دار المعارف ـ القاهرة، مصر ج ١ ـ ط٨، ١٩٨١م. ج ٢ ـ ط٧، ١٩٧٧م. ج ٣ ـ ط٨، ١٩٨٠م.

٨٥-**نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد:** مارتن مكدرموت. ترجمة علي هاشم، ومراجعة الدكتور محمود البستاني. نشر مجمع البحوث الإسلامية ـ مشهد. ط١، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية ـ مشهد، إيران ١٤١٣هـ.

٨٦-**هشام بن الحكم متكلم معروف قرن دوم هجري وشاكرد مبرز مكتب جعفري** [هشام ابن الحكم أشهر متكلمي القرن الثاني الهجري، والتلميذ المبرز في المذهب الجعفري]: للسيد أحمد صفاتي. ط جامعة طهران، إيران ١٣٤٢هـ ش = ١٩٦٣م.

٨٧-**هشام بن الحكم:** للشيخ عبد الله نعمة. ط٢، دار الفكر ـ بيروت، لبنان ١٤٠٥هـ.